

نيل المرام في حكم رد السلام للإمام محمد بن قاسم بن إسماعيل البقرّي (ت111هـ)

د. فاطمة ناطق محمد
كلية التربية للبنات - جامعة الانبار
بغداد - العراق

الخلاصة

إن المسلمين لو التزموا التزاماً عملياً بهذه السنة الطيبة، وأفشوا السلام بينهم في كل مكان، -وعلى أية حال، في السفر أو الحضر، في الرخاء أو البأساء، لنعموا بالسلام، وانتشر الأمن والأمان والعدل والاستقرار، ولهذا لم يُحسد المسلمون على شيء مثلما حسدوا على السلام. فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: ((ما حسدكم اليهود على شيء ما حسدتكم على السلام والتأمين))⁽¹⁾ وإفشاء السلام - إلقاء ورداً - من طرق الخير والصلاح التي أرشدتنا إليها السنة النبوية ومن تلك المعاني الايمانية التي ظل الرسول صلى الله عليه وسلم طيلة حياته يرسخها في قلوب المسلمين. وإفشاء السلام من الأعمال التي تقرب العبد من الله تعالى وتزيد المحبة والمودة بين العباد -وتذهب البغضاء والشحناء من قلوبهم . إن المسلم عندما يلقي السلام على أخيه كأنه يقول له بلسان حاله: عش آمناً مطمئناً،- ولا تخشى مني على نفسك وعرضك ومالك ، وهذا بدوره يحقق الأمن والأمان بين أفراد المجتمع المسلم، وإفشاء السلام مع كونه أدباً نبوياً فهو ذكر لله تعالى ولهذا شرع - بل استحب- في الاماكن التي يغلب عليها اللهو والغفلة كالأسواق وغيرها.

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب إقامة الصلاة، والسنة فيها ، باب الجهر بالتأمين 278/1 برقم 856 . وقال في الزوائد هذا إسناد صحيح ورجاله ثقات ينظر : مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه 106/1. قال الحافظ في " الفتح " 11 / 3 : صححه ابن خزيمة .

Neil Al-Maram Rule in Response to the Peace Greeting for Muhammad Bin Qasim bin Ismail Al-Buqri (D 1111 AH)

Dr. Fatima Natiq Mohammed
College of Education for Girls
Al-Anbar University
Al-Anbar - Iraq

ABSTRACT

If that Muslims committed practically to Sunnah Al-Salam (peace), peace spread between you everywhere, in travel or urban, for had enjoyed peace, and spread safety, justice and stability, and that Muslims did not envied on something as envied on Peace. The disclosure of the peace are ways of goodness and righteousness which guided us to the Sunnah and those meanings that faith under the Prophet Muhammad. The Muslim when cast peace with his brother as if to say his mouthpiece status: a safe nest assured, and afraid of me yourself and your offer and the owner, which in turn would bring safety and safety among members of the Muslim community, peace and disclose with being a literature prophetically he said to God and this began in places dominated by leisure and idleness such as markets and others.

المقدمة

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى، وعلى آله وصحبه ومن سار على طريقه واهتدى، وبعد: فإن إفشاء السلام هو مفتاح القلوب، فإذا أردت أن تفتح لك قلوب العباد فسلم عليهم إذا لقيتهم وابتسم في وجوههم، وكن سباقاً لهذا الخير يزرع الله محبتك في قلوب الناس ويبسر لك طريقاً إلى الجنة. وقد يتساهل كثير من المسلمين في إلقاء السلام أو رده، بل قد يتساءل إنسان ويقول: وهل يستحق موضوع كهذا البحث والدراسة؟ . أقول: نعم، يستحق هذا الاهتمام وأكثر، ولم لا؟ وهو عمل رئيس وسبب أصيل للفوز بالجنة، وهي أعلى أمنية يتمناها العبد ويعيش لأجل تحصيلها، كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا، أولا أدلكم على شيء إذا فعلتموه تحاببتم؟ أفشوا السلام بينكم" (2) وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "ثلاث يُصفين لك وُدَّ أخيك: أن تسلم عليه إذا لقينته، وتوسع له في المجلس، وتدعوه بأحب أسمائه إليه" (3). فمن هنا تتبع الأهمية لهذا البحث الذي أعمل على تحقيقه، والذي هو عبارة عن ورقات اقتطفها صاحب المخطوط الامام البقري - رحمه الله - من كتاب (**معني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**). ويعد الكتاب من أهم شروح كتب الفقه على المذهب الشافعي، حيث شرح به المؤلف كتاب منهاج الطالبين للإمام النووي- رحمه الله -. فضلاً عن أهمية هذه الرسالة هناك أمور دعنتي للخوض في هذا الموضوع وجزها فيما يأتي :

1. السلام تحية أهل الجنة : والذين لا يختار الله تعالى لهم إلا ما هو أكمل وأحسن .
2. السلام حق المسلم على أخيه : إن إلقاء السلام وردده أحد الحقوق التي كفلها الشرع للمسلم على أخيه المسلم.
3. السلام سبب للبركة : إذا أردت أن يبارك الله لك في نفسك وأهل بيتك فسلم عليهم كلما دخلت بيتك؛ فإن ذلك من أعظم أسباب البركة.
4. إفشاء السلام سبب علو ورفعة الدرجات .
5. إن الذي يبدا الناس بالسلام هو أقرب وأحب إلى الله، كما أخبر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم: "إن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام" (4).
6. جهل الناس وخصوصاً في الوقت الحاضر بأغلب الاحكام المتعلقة بالسلام وردده ، فأين أكثر المسلمين من هذا الأدب؟!

وقد أجاد مؤلف هذه الرسالة فيما ضمنه لها من مادة علمية مهمة، مبينا ما يتعلق بالسلام بأسهل عبارة وأخصرها وقد سماها (**بنيل المرام في بيان حكم السلام**)، وقد اقتضت طبيعة البحث تقسيمه بعد هذه المقدمة الى قسمين: فتناولت في القسم الأول الدراسة، فجاءت في أربعة مباحث:

المبحث الأول: خصصته للتعريف بصاحب الرسالة الشيخ البقري - رحمه الله-
المبحث الثاني: خصصته لدراسة الكتاب ومنهجية مؤلفه الخطيب الشربيني- رحمه الله - .
المبحث الثالث : النسخ الخطية المعتمدة ومنهجي في التحقيق :
ثم يأتي القسم الثاني الذي خصصته للنص المحقق .
ولا أدعي أنني قد بلغت الكمال في هذا التحقيق، لكن حسبي أنني اجتهدت فيه، فما كان فيه من صواب فمن الله تعالى وحده، وله الحمد والمنة عليه، وما كان فيه من تقصير فقد ساقه العجز إلي، وهو عمل إنسان، والله تعالى

- (2) أخرجه الترمذي في باب افشاء السلام 349/4 برقم 2688 ، وقال هذا حديث حسن صحيح .
- (3) أخرجه البيهقي في شعب الايمان 104/9 برقم 6325 ، وأخرجه ابن أبي حاتم في العلال 261/2 برقم 2279 وقال : قال أبي : هذا حديث منكر .
- (4) أخرجه ابو داود في كتاب الادب ، باب فضل من بدأ بالسلام 351/4 برقم 5197. قال ابو عيسى الترمذي هذا حديث حسن . ينظر : سنن الترمذي 535/4 .

برئ منه ورسوله صلى الله عليه وسلم . وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

القسم الاول : الدراسة

المبحث الأول

التعريف بصاحب المتن محمد بن قاسم البقري (رحمه الله)

أولاً : اسمه وكنيته ولقبه

ذكر أكثر من ترجم له أنه: محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، وهذا هو الموافق لما ذكره المؤلف نفسه في مطلع كتابيه "القواعد المقررة والفوائد المحررة" و"غنية الطالبين ومنية الراغبين"⁽⁵⁾. وذكر قيسم من المؤرخين أنه: محمد بن عمر بن قاسم؛ فجعل اسم أبيه عمر، ولم يجعله قاسماً. ومن أجل هذا الخلاف جعل الزركلي كل واحد من الاسمين شخصاً بانفراده، فذكره مرتين: مرة باسم محمد بن قاسم، ومرة باسم محمد بن عمر بن قاسم. هو: أبو المكارم محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري، الشافعي الشناوي، الازهري(6)، وسمي بالبقري نسبة الى نزلة البقر قرية من قرى مصر(7).

ثانياً : مولده ونشأته العلمية

ذكرت أكثر كتب التراجم أن الإمام البقري ولد سنة ثمانى عشرة وألف للهجرة، غير أن إسماعيل باشا البغدادي ذكر أنه ولد سنة أربع عشرة وألف للهجرة. والأول هو الصحيح بدليل قول الجبرتي وغيره : عن ثلاث وتسعين سنة، وهو إما توفي سنة (1111هـ). ثم إن سنة ثمانى عشرة وألف للهجرة توافق سنة تسع وستمئة بعد الألف للميلاد⁽⁸⁾.

مما تقدم اقول: ولد الامام البقري سنة 1018هـ في بيت علم، الامر الذي مكنه أن ينشأ نشأة علمية ظهرت آثارها في علم الامام البقري، وقد مكن له ذكاه المتقدم أن يكون علماً يشار إليه بالبنان. نشأ الإمام البقري في بيت علم وفقه وزهد؛ لذلك نجده انكب على طلب العلوم المختلفة منذ نعومة أظفاره، ولا سيما علمي التجويد والقراءات؛ حيث إنه أخذ هذين العلمين عن شيخ زمانه عبدالرحمن بن شحادة اليميني.

ومن أكبر الأدلة على تكبير البقري بطلب العلوم وفاة مشايخه وهو لا يزال شاباً؛ فقد توفي شيخه إبراهيم اللقاني، وعمر البقري حينئذ يناهز العشرين عاماً، بل إنه ربما أحضر إلى دروس العلماء في صباه، فقد توفي الشيخ نور الدين الزبيدي، وعمر البقري ست سنوات، أو عشر سنوات، نظراً للاختلاف الحاصل في سنة ولادة البقري. ثم إن البقري برع في القراءات، ووصل إلى مالم يصله زملاؤه في هذا الميدان؛ نظراً لصحبته المبكرة للشيخ اليميني، ولأنه قد أشغل حياته -رحمه الله- في قراءة العلوم المختلفة بصورة عامة، والقراءات بصورة خاصة، وبعد أن تمكن من العلوم وأتقنها أجازه جُلّ شيوخه، وشهدوا له بالفضل التام. وبعد إكمال مرحلة الطلب توجه إلى تدريس العلوم المختلفة -ولا سيما علم القراءات-؛ فلازم الإقراء والتدريس في صحن الجامع الأزهر، مكان أستاذه اليميني بعد وفاته - سنة 1050هـ-؛ فأقبل عليه الطلاب من كل حدب وصوب، ليأخذوا عنه سائر العلوم.

(5) ينظر : القواعد المقررة ، للبقري : 1، وغنية الطالبين ، للبقري : 1.

(6) ينظر : هدية العارفين ، للبغدادي : 317/6، وعجائب الآثار، للجبرتي: 6 / 1 ، والاعلام : 317/6.

(7) ينظر : الاعلام : 7/7 .

(8) ينظر : عجائب الآثار ، للجبرتي: 116/1 .

واشتغل البقري أيضاً -بعد مرحلة الطلب- بتأليف المؤلفات النافعة؛ فألف مؤلفات جمة كان يملئها على الطلبة، وستعرض لاحقاً لذكرها والكلام عنها -إن شاء الله-. والمطالع لكتبه يرى أن المؤلف كان عالماً بالإضافة إلى علم القراءات فكان على قدر كبير في علوم الفقه، وبقية العلوم الأخرى. حتى وصفه صاحب سلك الدرر: (بأنه العلامة الحافظ المقرئ الفقيه الشافعي)(9).

ثالثاً : شيوخه وتلامذته

برع البقري في علوم شتى، وحاز معارفاً متنوعة وكثيرة ، ونبغ في علوم كثيرة في القراءات وعلوم اللغة وغيرها من العلوم والفنون، فالذي لا خلاف فيه أن يكون لهذا العالم الجليل شيوخ كثر تتلمذ على أيديهم ، وأخذ عنهم هذا العلم الغزير، حتى أصبح عالماً مقدماً في علمه ونذكر هنا أهم مشايخه الذين أثروا في بناء شخصيته، مرتبين على حسب العلوم :

1. في الفقه : نور الدين علي بن يحيى الزيايدي الشافعي، توفي سنة (1024هـ) محمد بن أحمد الخطيب الشوبري (ت1069هـ)، سلطان بن أحمد بن سلامة المزاحي الشافعي (ت1075هـ) (10).
2. في الحديث: إبراهيم بن إبراهيم بن حسن اللقاني المالكي (ت1041هـ)، علي بن إبراهيم بن أحمد الحلبي الشافعي (ت1044هـ)، محمد بن علاء الدين البابلي القاهري (ت1077هـ) (11).
3. في القراءات : الامام زين الدين عبد الرحمن بن شحادة اليميني توفي سنة (1050هـ) في مصر (12).
4. في السلوك والتصوّف : عمّه موسى بن إسماعيل البقري، عبدالرحمن الحلبي الأحمدي (13).

تلامذته

ذكر الجبرتي في عجائب الآثار -واصفاً كثرة طلاب الإمام البقري- أنّ "غالب علماء مصر إمّا تلميذه أو تلميذ تلميذه" (14)، وقال المرادي: "قرأ عليه القرآن بالروايات من لا يحصى عددهم" (15)، وقال أيضاً: "كان ملازماً للإقراء والتدريس بالجامع الأزهر" (16)، حتى أخذ عنه كثير من الطلاب من شتى البلاد. واذكر هنا أهم طلابه الذين وقفت على تراجم لهم، سائرة في ترتيبهم على حسب وفياتهم: الشيخ عامر الشافعي المصري (ت1116هـ)، الشيخ أحمد بن محمد المنفلوطي القاهري (ت1118هـ)، الشيخ إبراهيم بن محمد بن محمد الحرانيّ الدمشقيّ الحنفيّ (ت1120هـ)، الشيخ أبو المواهب محمد بن عبد الباقي بن عبدالقادر الحنبليّ الدمشقيّ (ت1126هـ)، الشيخ سعديّ بن عبد الرحمن بن محمد الحنفيّ الدمشقيّ (ت1132هـ)، الشيخ عيد بن علي القاهريّ النمرسيّ الشافعيّ (ت1140هـ)، الشيخ محمد بن محمد بن أحمد الحسينيّ البديريّ الدميّاطيّ (ت1140هـ)، الشيخ محمد بن محمد بن شرف الدين الخليليّ المقدسيّ (ت1147هـ)، الشيخ محمد بن خليل بن عبدالغنيّ الجعفريّ العجلونيّ (ت1148هـ)، الشيخ أحمد بن عبدالله الصيداويّ البزريّ (ت1165هـ) (17).

(9) سلك الدرر، لمحمد بن مراد الحسيني : 121/4-122، وينظر : عجائب الآثار، للجبرتي 1: 66 .
 (10) ينظر: خلاصة الأثر، لمحمد أمين الدمشقي : 195/3 .
 (11) ينظر : الاعلام : 28/1 .
 (12) ينظر: خلاصة الأثر: 358/2 .
 (13) ينظر : الاعلام : 11/6 .
 (14) عجائب الآثار: 116/1 .
 (15) سلك الدرر: 35/4 .
 (16) المصدر نفسه .
 (17) ينظر :عجائب الآثار، للجبرتي: 116/1 ، وسلك الدرر/1/229 ، والاعلام 65/1-68.

رابعاً: مؤلفاته

إن الإمام البقري له مؤلفات كثيرة، حتى ذكر الجبرتي أنه: (ألف وأجاد وانفرد)⁽¹⁸⁾، وأكثر مؤلفاته انحصرت في علمي التجويد والقراءات؛ لأن هذين العلمين قد شغلا أكثر حياته، قال المرادي: (ألف مؤلفات جمّة، كان يملئها على الطلبة)⁽¹⁹⁾.

وقد ذكرت كتب التاريخ والفهارس أن له مؤلفات عديدة، إليك ذكرها مرتبة على وفق حروف الهجاء: حاشية على رسالة في التجويد، والحواشي المحكمة على شرح السنين مسألة، ورسالة في تجويد القرآن الكريم، ورسالة في طريقة حفص، والعمدة السنية في التجويد، وغنية الطالبين ومُنبة الراغبين، وفتح الكبير المتعال بشرح مذهبه الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال، فوائد في الوقف والابتداء، والقواعد المقررة والفوائد المحرّرة، ومُذهبة الإشكال عن بعض كلام ذي الجلال (20).

خامساً: وفاته

كادت كتب التراجم التي ترجمت للإمام البقري أن تتفق على أنه توفي سنة (1111 هـ) إحدى عشرة ومئة وألف للهجرة، وذكر الجبرتي: أنه توفي في الرابع والعشرين من جمادى الثانية من السنة نفسها. وذكر (Brockelmann) المستشرق بروكلمان: أنه توفي في العشرين من شهر جمادى الثانية من السنة نفسها، وهذا اختلاف لا يضر.

ولكن المرادي ذكر في ترجمة البقري: أنه توفي سنة سبع ومئة وألف، وهذا كلامٌ مجانب للصواب، يحضه المرادي نفسه في موضع آخر، فقد ذكر في ترجمة الشيخ محمد البلدي: أن البلدي أخذ عن البقري سنة عشر ومئة وألف، ثم قال: أي: قبل وفاة البقري بسنة واحدة، وقد تابع المرادي على قوله بأنه توفي سنة سبع ومئة وألف: عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين، وتابعه أيضاً (Brockelmann) في أحد القولين. وبذلك نعلم أن الصواب هو أن البقري توفي سنة إحدى عشرة ومئة بعد الألف للهجرة النبوي.

ثم إن التاريخ الميلادي لوفاته يكون على النحو الآتي :

- يوافق على قول الجبرتي المتقدم: الثامن عشر من كانون الأول، من سنة 1699 للميلاد.
- يوافق على قول Brockelmann الرابع عشر من كانون الأول، من سنة 1699 للميلاد (21). والله اعلم .

توثيق نسبة الرسالة إلى الامام البقري وسبب جمعها

نسبة هذه الرسالة إلى البقري نسبة لا شك فيها وذلك لذكره ذلك في مقدمة رسالته، وكذلك عند متابعة كلام المؤلف تبين ان سبب جمعه لهذه الرسالة هو ما لاحظه الامام البقري من عزوف الناس عن قراءة المطولات، فاتجه الى هذا المنحى باختيار المواضيع المهمة وجردها وجمعها في ورقات عدة لترغيب الناس بقراءتها. فقد قال في بداية رسالته (فيقول العبد الفقير إلى مولاه محمد البقري الشافعي: فقد أطلعني على حكم رد السلام وابتداء فيه في كتاب الجهاد للشيخ الإمام العالم المخلص في تأليفه الخطيب الشهير بمحمد الشربيني الخطيب، في شرحه على المنهاج، فأحببت أن أجردّه في ورقات لطيفة؛ ليعم النفع به إن شاء الله تعالى؛ لأن الهمم قد قصرت عن مطالعة المطولات وسميته: ((بنيال المرام في بيان حكم السلام))⁽²²⁾.

(18) عجائب الآثار: 116/1 .

(19) سلك الدرر: 122/4 .

(20) ينظر: الأعلام: 7/7، وإيضاح المكنون، لإسماعيل البغدادي: 149/2، ومعجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة: 136/11.

(21) ينظر: سلك الدرر: 122/4، وعجائب الآثار: 116/1، والأعلام: 7/7، ومعجم المؤلفين: 136/11.

(22) نيل المرام في بيان حكم السلام لوحة رقم (1).

المبحث الثاني دراسة الكتاب ومؤلفه الخطيب الشربيني ومنهجه

من المعلوم أن في كل علم مؤلفات تعد هي المبرزة فيه والمراجع التي لا يُستغنى عنها، ويمكن أن نبرز أهمية الكتاب من خلال:

أولاً : مؤلف الكتاب

لقد سبق وان بينت بان البقري -رحمه الله- كان له الفضل في جمع هذه الرسالة القيمة، أما مؤلفها فهو الامام محمد الشربيني الخطيب - رحمه الله- لذا سأبسط القول هنا عنه ولو بشيء من الاختصار .
فأقول: هو شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي القاهري الفقيه المفسر، النحوي، ولد في شربين بمحافظة الدقهية، وإليها ينسب ثم انتقل الى القاهرة، واستوطنها حتى توفي في شعبان سنة 977هـ، وكان الشيخ ممن أجمع أهل مصر على صلاحه وعلمه وزهده وورعه، مع كثرة النسك والعبادة، كثير التواضع شديد الحياء، وكان من عادته ان يعتكف من أول رمضان فلا يخرج من الجامع الا بعد صلاة العيد⁽²³⁾.
وقد أخذ الشيخ عن جملة من الشيوخ، فتبحر في العلوم على أيديهم وأجازوه بالإفتاء والتدريس، فدرّس وأفتى في حياة أشياخه، وانتفع به خلائق لا يحصون، ومن أهمهم: أحمد البرلسي الملقب بالشيخ عميرة، ونور الدين المحلي، وناصر الدين اللقاني، وجمال الدين السناني، ونور الدين الطهواني، وشمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن خليل النشلي الكردي، وغيرهم كثير⁽²⁴⁾.
أما أهم مؤلفاته فاذكر منها:

السراج المنير في الإعانة على معرفة بعض معاني كلام ربنا الحكيم الخبير، والإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع، وشرح التنبيه، وشرح منهاج الدين في شعب الإيمان؛ ونور السجبة في حل ألفاظ الأجرومية، وغيرها كثير⁽²⁵⁾.

ثانياً: التعريف بالكتاب

يعد الكتاب شرحاً من شروح كتب الفقه على المذهب الشافعي، حيث شرح به المؤلف كتاب «منهاج الطالبين» للنووي (ت 676هـ).
وهو شرح وسط، خال من الحشو والتطويل، حاو للدليل والتعليل، مبين للمعول عليه من كلام الشافعي والأصحاب والمتأخرين، تبعاً لما يذكره النووي من القول الراجح، والمرجوح، والكتاب عمدة للمفتي، ويعتبر جامعا لأحكام العبادات والمعاملات، متميزاً بدقة العبارة وسلاسة الأسلوب، وحسن الترتيب، مدعوماً بالأدلة بدون مقارنة مع المذاهب الأخرى⁽²⁶⁾.

ثالثاً: منهج الكتاب كما يذكره المؤلف

قال -رحمه الله- في مقدمته لهذا الكتاب: " شرعت في شرح يوضح من معاني ميانى منهاج الإمام النووي ما خفا، ويفصح عن مفهوم منطوقه بألفاظٍ تذهب عن الفهم جفاء، وتبرز المكنون من جواهره، وتظهر المضمرة في سرائره، خالٍ عن الحشو والتطويل، حاو للدليل والتعليل، مبين لما عليه المعول من كلام المتأخرين والأصحاب، عمدة للمفتي وغيره ممن يتحرى الصواب، مهذب الفصول، محقق الفروع والأصول، متوسط الحجم، وخير الأمور أوساطها، لا تقريظها ولا إفراطها⁽²⁷⁾. وكان الشربيني الخطيب يخرج الأحاديث من كتب السنة، ويوشح الأحكام بالفروع الكثيرة، والفوائد النافعة، والأدعية المأثورة، وينقل عن شيوخه، وعن شراح المنهاج وينسب الأقوال إلى أصحابها. فالكتاب نافع ومفيد، ومتوسط الحجم، ومدعوم بالأدلة بدون مقارنة مع بقية المذاهب.

(23) ينظر: شذرات الذهب، لابن العماد: 561/10، والكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي: 572/3.

(24) ينظر: الكواكب السائرة: 573/3.

(25) ينظر: الاعلام للزركلي: 6/6.

(26) ينظر: ابصاح المكنون 587/4، والدليل الى المتون العلمية، لعبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم: 414/1.

(27) مقدمة كتاب مغني المحتاج: 85/1.

رابعاً: سبب تسميته بهذا الاسم

وعن سبب التسمية بهذا الاسم قال: "ولما كان مطالعه بمطالعته يذهب عنه تعباً وعناء، وينفي عنه فقر الحاجة ويجلب له راحة وغنى. سمّيته: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج" (28).

خامساً: بعض المصطلحات التي يذكرها المؤلف والمراد بها

يذكر -رحمه الله - بعض الألفاظ ويريد بها شيئاً معيناً، ويصف ذلك بقوله: "وحيث أقول شيخنا فهو المخلص الذي طار صيته في الأفاق، وكان تقياً نقياً زكياً، ونفع الله به وبتلامذته، ذو الفضائل والفاضل: شيخ الإسلام زكريا. أو شيخي فهو فريد دهره، ووحيد عصره، سلطان العلماء، ولسان المتكلمين، عمدة المعلمين، وهداية المتعلمين، حسنة الأيام والليالي شهاب الدنيا والدين الشهير بالرملي، أو الشارح: فالجلال المحقق المدقق المحلي. أو الشيخان أو قالا أو نقلًا: فالرافعي والنووي - رضي الله تعالى عنهما -، وحيث أطلق الترجيح فهو في كلامهما غالباً، وإلا عزوته لقائله" (29).

ومما يضيفي البركة على هذا الكتاب ما ذكره الشيخ في مقدمة كتابه انه كان كثير الزيارة لمسجد رسول الله محمد بن عبد الله، يستخير ربه في الروضة الشريفة إذا همّ بأمر من الأمور، فلم يكتب حرفاً في كتابه «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج» إلا بعد أن يذهب إلى زيارة مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ويصلى ركعتين بنية الاستخارة في الروضة الشريفة (30).

ينقسم الكتاب إلى أربعة أجزاء يتناول الجزء الأول فقه العبادات مثل الصلاة والصيام والزكاة، ويتناول الجزء الثاني فقه المعاملات مثل البيع والشراء والرهن، ويتناول الجزء الثالث فقه الأحوال الشخصية مثل الزواج والطلاق والإرث، بينما يتناول الجزء الرابع فقه الأحكام السلطانية وفقه العقوبات مثل عقوبة القاتل والزاني. طبع بالمطبعة الميمنية بمصر 1308 هـ في أربعة مجلدات ثم تكرر طبعه (31).

أما موضوع هذه الرسالة ومضمونها فله الأثر الواضح في تميزها، فقد جمع المؤلف فيها احكام السلام وصيغته ومشروعيته وكيفيته.

فهذه الرسالة ذات قيمة علمية كبيرة من حيث مادتها التي اشتملت على باب السلام، وبما أودعه هذا الإمام في هذه الرسالة من مادة علمية مهمة تميزت بالسهولة والبساطة، والإتقان والتنظيم، شرحاً وتمثيلاً وتعليلاً، بالإضافة إلى ما تميز به تأليف هذا الكتاب من قوة الأسلوب، وروانة العبارة، وإسهاب غير ممل، واختصار غير مخل، حتى أصبح درة ثمينة، وثمرة يانعة.

المبحث الثالث**النسخ الخطية المعتمدة في التحقيق ومنهجي في التحقيق****اولاً : النسخ المعتمدة في التحقيق**

لقد تيسر لي الحصول على نسخة خطية والنسخة الثانية هي النسخة المطبوعة في كتاب مغني المحتاج بحمد الله تعالى اعتمدها لدى تحقيقي للكتاب، والتي أرى أنها كافية في إخراج نص سليم قويم، فاعتمدت عليها وهذا وصف للنسخة الخطية والتي اعتمدها لتكون هي الاصل :

النسخة الاولى (الخطية)

وهي نسخة مصورة على النسخة الموجودة في المكتبة الازهرية ، تحمل الرقم (3031) والتصنيف (53223) وهي نسخة كاملة دون نقص أو طمس أو بياض واضحة الخط ، وبخط نسخ مقروء، قليلة التصحيف والأخطاء، وقد أشرت إليها في التحقيق وهذه النسخة تقع في (8 لوحات) بالإضافة الى الورقة الاولى والتي تحمل عنوان

(28) المصدر السابق: 86/1 .

(29) المصدر نفسه .

(30) المصدر السابق .

(31) ينظر : معجم المطبوعات، ليوسف بن إليان بن موسى: 1108/1 ، وكشف الظنون ، لحاجي خليفة : 1139/2 .

المخطوط، كل لوحة مقسمة إلى صفحتين، ضمت الصفحة الواحدة 19 سطراً ، بمعدل 7-8 كلمات في السطر الواحد.

كُتبت بخط نسخ عادي بالمداد الأسود، وكتب على اللوحة الأولى: (هذه الرسالة نيل المرام في بيان حكم السلام)، وتاريخ نسخها 9 ذي الحجة سنة 1147 هجرية. ونظراً لقلّة الأخطاء والسقط فيها ولكونها النسخة الفريدة التي حصلت عليها جعلتها نسخة الأصل. وفيما يلي صور من المخطوط المعتمد في التحقيق.



غلاف المخطوط ويحتوي على عنوان المخطوط



اللوحة الأولى من النسخة الاصلية



اللوحة الاخيرة من النسخة الاصلية

ثانيا : المنهج الذي اتبعته في التحقيق

سرت في عملي بتحقيق هذه الرسالة على خطوات من سبقتي من المحققين والباحثين في هذا المجال، ويمكن أن أجمل منهجي في تحقيق هذه الرسالة بالآتي:

1. قمت بنسخ الرسالة متبعا قواعد الإملاء الحديثة، معتمداً على نسختين احدهما مخطوط والثانية اعتمدت النسخة المطبوعة من كتاب مغني المحتاج ، هي التي استطعت الحصول عليها، والتي أرى أنها كافية في إخراج نص سليم، اخترت إحداها أصلاً، للأسباب التي ذكرتها في وصف النسخ، وسميتها بنسخة الأصل، وأثبتت الفروق التي حصلت بين النسختين، واستعنت أيضاً بكتب الفقه الشافعي المعتمدة لضبط ما أشكل من كلمات، وإذا كان السقط في نسخة الأصل وضعته بين معقوفتين هكذا [] ، وأشرت إليه، وإذا كان السقط من النسخة الأخرى وضعته بين قوسين في الهامش هكذا (...).

2. انصب جهدي على إخراج نص سليم قويم مثبتاً للصواب في أي النسختين كان.

3. لما استقام النص عُدت إليه ثم راعيت فيه تفصيل جملة، وتحديد مقاطعه، فاستخدمت علامات الترقيم الحديثة المتبعة في البحوث العلمية، والتي تساعد على فهم المراد وإبرازه.

4. قابلت ما كتبه بالنسخة الأخرى، وأثبتت الفروق في الهوامش، وتركت من الفروق ما لا يضر ذكره بل يثقل الهوامش، ونبهت على بعض الأخطاء التي اتفقت فيها النسخ، وما اختلفت فيه النسخ فإني أثبت ما في النسخة الأصل، إلا إذا كان خطأ ظاهراً فأنا أثبتته في الهامش.

5. ضبطت ما أحسست أنه يشكل على القارئ.

6. أثبت أرقام الأصل أينما انتهت صفحاتها؛ ليسهل الرجوع إليها لمن رغب في ذلك، وقسمت الورقة إلى قسمين هكذا / 1 أ ، و / 1 ب .
7. ترجمت للأعلام المذكورين في الرسالة، وتشتمل الترجمة على ذكر اسمه، وكنيته، ونسبه، وما قيل فيه، ووفاته، في الأعم الأغلب، ومن تكرر ذكره من الرجال فأنا أترجم له في أول موطن يرد فيه فقط، ولا أشير إليه إن تكرر ذكره، مع ذكر مصادر الترجمة .
8. خرجت الآيات في الهامش وذلك بذكر اسم السورة والآية .
9. عرّفت بمصطلحات الفقهاء في أول مرة يرد ذلك المصطلح .
10. قمت بضبط الكلمات الغريبة التي وردت في الشرح بالشكل المناسب لها مع إيضاح معناها من امهات كتب اللغة المعتمدة عند المختصين.
11. ذكرت في الهوامش على ما رأيته ضرورياً لفهم النص، أو لشرح مبهم، أو تجميع لمفروق، أو تلخيص لمطول، أو بيان لوهم أو ترجيح لرأي.
12. ختمت البحث بخاتمة بينت فيها أهم النتائج والفوائد المستخلصة من الرسالة.
13. خرجت الأحاديث الشريفة من مصادرها المعتمدة، ذكرا اسم الكتاب والباب إذا كان الحديث في الصحيحين، وإذا كان في غيرها أذكر اسم الباب، ودرجة الحديث من حيث الصحة، وكذلك قمت بذكر الاحاديث التي أوما إليها المؤلف.
14. لم أبين بطاقات الكتب المعتمدة في الإحالات في الهوامش كما يفعل بعض الباحثين؛ خشية الإطالة، إذ لا فائدة منها سوى إثقال الهوامش، ثم أنها مذكورة في نهاية البحث لمن أراد الرجوع إليها.

القسم الثاني : النص المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، الحمد لله المتفضل علينا بالأنام الهادي إلى نيل المرام، والصلاة والسلام على خير الأنام سيدنا محمد المرشد إلى إفشاء السلام، فعليه هنا أفضل الصلاة والسلام وعلى آله وصحبه السادة الكرام.

أما بعد

فيقول العبدُ الفقيرُ إلى مولاهُ محمدُ البقري الشافعي: فَقَدْ أَطْلَعَنِي عَلَى حُكْمِ رَدِّ السَّلَامِ وَابْتِدَاءِ فِيهِ فِي كِتَابِ الْجِهَادِ لِلشَّيْخِ الإِمَامِ العَالِمِ المُخْلِصِ فِي تَأْلِيْفِهِ الخَطِيبُ الشَّهْبَرِيُّ بِمَحْمَدِ الشَّرِيبِيِّ الخَطِيبِ (32)، فِي شَرْحِهِ عَلَى المَنْهَاجِ، فَأَحْبَبْتُ أَنْ أَجْرُدَهُ فِي وِرْقَاتٍ لَطِيفَةٍ؛ لِيَعْمَ النِّفْعُ بِهِ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ الهِمَمَ قَدْ قَصُرَتْ عَنِ مَطَالَعَةِ المَطَوَّلَاتِ وَسَمِيَتْ: (بَيِّنَاتُ المَرَامِ فِي بَيَانِ حُكْمِ السَّلَامِ)، فَأَقُولُ وَبِاللهِ التَّوْفِيقِ:

يسن (33) ابتداء السلام (34) على كل [مسلم] (35)

مكلف (36) حتى على الصبي المميز (37)، وهو سنة عين (38) إن كان المسلم واحداً، وسنة كفاية (39) إن كان جماعة. أما كونه سنة فلقوله تعالى: (فَاذَا دَخَلْتُمْ / أ / بِيوتَا فَسَلِّمُوا عَلَى انْفُسِكُمْ) (40) أي : ليسلم بعضهم على

(32) سبق ترجمته في الفصل الدراسي: 6 .

(33) السُّنَّةُ لُغَةً : هِيَ الطَّرِيقَةُ المَحْمُودَةُ المَسْتَقِيمَةُ ولذلك قيل فلان من أهل السُّنَّةِ معناه من أهل الطَّرِيقَةِ المَسْتَقِيمَةِ المَحْمُودَةِ وَهِيَ مأخوذة من السُّنَّ وَهُوَ الطَّرِيقُ . ينظر : لسان العرب 2/2125 مادة سنن . واصطلاحاً : هي ما صدر عن النبي - صلى الله عليه وسلم - من قول أو فعل أو تقرير . ينظر : المهذب في علم أصول الفقه: 4/1855 .

(34) في المطبوع (ويسن ابتداءه اي السلام) .

(35) ما بين المعقوفتين زيادة من المطبوع .

بعض⁽⁴¹⁾، وللأمر بإفشاء السلام في الصحيحين⁽⁴²⁾. وأما كونه كفاية فلخبر⁽⁴³⁾ أبي داود⁽⁴⁴⁾ السابق : «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ، إِذَا مَرُّوا، أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيَجْزَى عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرِدَ أَحَدُهُمْ»⁽⁴⁵⁾، وخرج بالمسلم الكافر، فيحرم على المسلم ببداة السلام للنهي عنه، فلو سلم على انسان ظاناً أنه مسلم فيان كافراً ولو ذمياً فليقل له ندبا: استرجعت سلامي كما في الروضة⁽⁴⁶⁾، أو أرد علي سلامي كما في الانكار؛ تحقيراً له⁽⁴⁷⁾ فلو سلم على جماعة وفيهم كافرأ استثناه بقلبه⁽⁴⁸⁾. أما الذمي⁽⁴⁹⁾ فلا يجوز ابتداؤه به، وقد يتصور وجوب الابتداء بالسلام، وهو ما لو أرسل سلامه إلى غائب ففي زوائد الروضة⁽⁵⁰⁾ يلزم المرسل أن يبلغ، فإنه أمانة ويجب أدائها⁽⁵¹⁾، ويجب الرد كما سيأتي⁽⁵²⁾، ويسن الرد على المبلغ ، وابتداء السلام أفضل من رده كما قاله القاضي⁽⁵³⁾ في فتاويه، وهذه سنة أفضل من فرض، ونظيره إبراء المعسر سنة وإنظاره فرض وإبرائه أفضل⁽⁵⁴⁾.

(36) المكلف هو: (الآدمي البالغ العاقل الذاكر غير الملجأ) وهو المخاطب بالتكاليف الشرعية من أوامر ونواه وهي التي يترتب عليها الثواب والعقاب. ينظر: شرح التلويح ، لسعد الدين التفتازاني: 2 / 122، والمعتصر في شرح المختصر، لابي المنذر المنيوي : 90/1 .

(37) ليس في المطبوع.

(38) سنة العين (فرض العين) ما يلزم كل واحد إقامته ولا يسقط بإقامة البعض. ينظر: قواعد الفقه: 410/1.

(39) سنة الكفاية (فرض الكفاية) ما يلزم جميع المسلمين إقامته ويسقط بإقامة البعض عن الباقيين. ينظر: المصدر السابق نفسه.

(40) سورة النور، من الآية 61.

(41) ينظر: تفسير الطبري جامع البيان: 225/19، وتفسير الرازي مفاتيح الغيب: 517/3.

(42) البخاري ومسلم (رحمهما الله) ونصه: (عن عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ قَالَ طَعِمَ الطَّعَامَ وَتَفَرَّأَ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتِ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفِي). أخرجه البخاري في كتاب الوحي، باب افشاء السلام من الاسلام: 14/1 برقم 28، ومسلم في كتاب الايمان، باب اي السلام خير: 1 / 47 برقم 69، ومسلم في صحيحه: كتاب الايمان، باب أي الاسلام خير: 47/1، برقم 63.

(43) الخبر لغة : النبأ، ويجمع على أخبار. ينظر : كتاب العين ، للفرهيدي : 258/4 مادة خبر ، واصطلاحا : هو ما يصح أن يدخله الصدق أو الكذب، وينقسم قسمين خبر تواتر وخبر آحاد، وقيل: هو كل ما ينقل عن النبي أو غيره من الصحابة أو التابعين فمن بعدهم. ينظر: الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي: 16/1، والوسيط في مصطلح الحديث ، لابي شهية : 17/1 .

(44) هو: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير الأزدي السجستاني، إمام أهل الحديث في زمانه، أصله من سجستان، رحل رحلة كبيرة له (السنن) جمع فيه 4800 حديث، وله (المراسيل)، و(كتاب الزهد)، وغيرها وتوفي بالبصرة سنة 275هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ: 152/2، وتهذيب ابن عساكر: 244/6، وتاريخ بغداد: 55/9.

(45) أخرجه أبو داود في كتاب الادب، باب ما جاء في رد الواحد على الجماعة: 353/4 برقم 5210، قال أبو داود: (رفعه الحسن بن علي) رضي الله عنهما.

(46) المراد به كتاب (روضة الطالبين، وعمدة المتقين) للإمام، محيي الدين، أبي زكريا: يحيى بن شرف النووي المتوفى: سنة 676هـ: 230/10.

(47) كتاب الأذكار للإمام النووي ت676هـ، تحقيق: عبد القادر الأرئوط: 254.

(48) من قوله (يجزى عن الجماعة..... إلى قولهاستثناه بقلبه) ليس في المطبوع. وينظر: روضة الطالبين: 230/10، والانكار للنووي: 254.

(49) الذمي في اللغة: المعاهد الذي أعطي عهدا يأمن به على ماله وعرضه ودينه، والذمي نسبة إلى الذمة، بمعنى العهد. ينظر: لسان العرب: 312/3 باب عهد، والمعجم الوسيط: 315/1 باب ذم.

والذمي اصطلاحا هو: المعاهد من الكفار لأنه أومن على ماله ودينه بالجزية. ينظر: البدائع: 111/7، وابن عابدين: 275/3، ومغني المحتاج: 242/4 ، وكشاف القناع: 116/3.

(50) المراد به: (التاج في زوائد الروضة على المنهاج)، لنجم الدين: محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون، المتوفى: سنة 876، ست وسبعين وثمانمائة وهو مخطوط عدد أوراقه 182 وموجود في مكتبة الغازي خسرو بك (3863).

ينظر: كشف الظنون: 929/1.

(51) التاج في زوائد الروضة على المنهاج لوحة رقم 166.

(52) في المطبوع (كما مر) .

(53) ابن قاضي عجلون أبو الفضل محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن، نجم الدين ابن قاضي عجلون، فقيه شافعي، دمشقي المولد والمنشأ، سكن القاهرة (850) وولي بها إفتاء دار العدل وتدریس الفقه في جامع طولون، له مؤلفات عدة منها (التاج في زوائد الروضة على المنهاج)، ومغني الراغبين في منهاج الطالبين في الفقه، وبدیع المعاني في شرح عقيدة الشيباني، وتوفي في بلبس سنة 876 هـ. ينظر: والضوء اللامع ، للسخاوي : 96 / 8.

(54) ينظر: فتح المعين بشرح قرّة العين: 596/1 .

تنبيه: قال القاضي: ليس لنا سنة كفاية غير ابتداء/ 2 أ / السلام من الجماعة، ورد عليه مسائل، منها التسمية على الأكل، ومنها الأضحية في حق أهل بيت، ومنها تشميت العاطس، ومنها الأذان والإقامة في حق الجماعة(55). يجب تخريج القول

ولا يسن ابتداء السلام على قاضي الحاجة من بول وغائط(56)؛ للنهي عنه في سنن ابن ماجه(57)؛ ولأن مكالمته بعيدة عن الأدب، ولا على المجامع بطريق الأولى، ولا على أكل - بالمد-؛ لشغله به، ولا على من في حمام؛ لاشتغاله بالاغتسال، وهو مأوى الشياطين، وليس موضع تحية، واستثنى مع ذلك مسائل كثيرة، منها المصلي، ومنها المؤذن، ومنها الخطيب، ومنها الملبى في النسك، ومنها مستغرق القلب بالدعاء وبالقراءة، كما بحثه الأذرعى، ومنها النائم أو الناعس، ومنها الفاسق والمبتدع؛ لأن حالتهم لا تناسبه(58).

والضابط(59) كما قال الإمام أن يكون الشخص على حالة لا يجوز أو لا يليق بالمروءة القرب منه ولا جواب واجب عليهم، ولا يجب الرد على من ذكر(60) لو أتى به؛ لوضعه السلام في غير محله لعدم سنه، واستثنى الإمام من الأكل ما إذا سلم عليه بعد الابتلاع وقبل وضع لقمة أخرى، فيسن السلام عليه ويجب عليه الرد، وكذا من كان/ 2 أ / في محل نزع الثياب في الحمام كما جرى عليه الزركشي وغيره.

تنبيه: مقتضى كلامه استواء حكم الجميع، وليس مراداً، بل يكره الرد لقاضي الحاجة والمجامع، ويندب لمن يأكل أو في حمام، وكذا المصلي ونحوه بالإشارة(61).

ولو سلم على المؤذن لم يجب حتى يفرغ، وهل الإجابة بعد الفراغ واجبة أو مندوبة؟ لم يصرحوا به.

(55) قوله: "في حق الجماعة" ليس في المطبوع.

(56) في المطبوع (المراد بالحاجة حاجة البول والغائط).

(57) ونصه عن أبي هريرة قال: «مَرَّ رَجُلٌ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ يَبُولُ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ، فَلَمَّا فَرَغَ ضَرَبَ بِكَفَيْهِ الْأَرْضَ، فَتَنَّمَ ثُمَّ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ». أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم عليه وهو يبول 126/1 برقم 351. قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي: في الزوائد إسناده ضعيف لضعف مسلمة بن علي وقال البخاري وأبو زرعة منكر الحديث، وقال الحاكم: يروى عن الأوزعي وغيره المنكرات والموضوعات، وقال السندي: لكن الحديث جاء من رواية أبي الجهم وابن عمر. رواه أبو داود في باب التيمم. نقلها عنهم محمد فؤاد عبد الباقي أثناء تحقيقه وتعليقه على السنن: 126/1، وقال الألباني: صحيح بلفظ الجدار مكان الأرض. ينظر: صحيح وضعيف ابن ماجه، للألباني: 423/1.

(58) ينظر: الحاوي الكبير: 607/2، والمجموع شرح المذهب: 159/3.

(59) الضابط لغة: لزوم شيء لا يفارقه في كل شيء. ورجل ضابط: شديد البطش والقوة والجسم. ورجل أضبط، أي أعسر يسر، يعمل بيديه معاً، وامرأة ضبطاء: ينظر: العين، للفراهيدي 23/7 مادة ضبط. واصطلاحاً: هو ما رتب الشرع عليه الحكم، لكونه مظنة حصول الحكمة. ينظر: شرح مختصر الروضة: 511/3.

(60) قوله: "ولا يجب الرد على من ذكر" ليس في المطبوع.

(61) ينظر: أسنى المطالب: 185/4، واعانة الطالبين: 217/2.

والأوجه كما قال البلقيني⁽⁶²⁾ أنه لا يجب⁽⁶³⁾، وقيل: يجب على المصلي الرد بعد الفراغ، والصحيح أنه لا يجب عليه الرد مطلقاً⁽⁶⁴⁾، وإذا سلم شخص⁽⁶⁵⁾ على حاضر الخطبة وقلنا بالجديد أنه لا يحرم عليهم الكلام وهو المعتمد⁽⁶⁶⁾، ففي الرد ثلاثة أوجه: أحدها عند اليعقوبي⁽⁶⁷⁾ وجوب الرد، ورجحه⁽⁶⁸⁾ البلقيني، والثاني استحبابه، والثالث جوازه، والخلاف في غير الخطيب؛ أما هو فلا يجب عليه الرد قطعاً؛ لاشتغاله كما تقدم⁽⁶⁹⁾، والقارئ كغيره في استحباب السلام ووجوب الرد باللفظ على من سلم عليه كما جرى عليه ابن المقرئ⁽⁷⁰⁾ إلا مستغرق القلب بالدعاء⁽⁷¹⁾ كما مر عن الأزرعي⁽⁷²⁾.

(62) هو: أبو حفص، سراج الدين عمر بن رسلان بن نصير بن صالح الكناني، العسقلاني الأصل، ثم البلقيني المصري الشافعي، مجتهد حافظ للحديث، من العلماء بالدين، ولد في بلقينة وتعلم بالقاهرة، من كتبه "التدريب" في فقه الشافعية، و"تصحيح المنهاج" فقه، وغيرها، توفي 805 هـ. ينظر: الضوء اللامع: 6/85 وشذرات الذهب: 7/51. (63) ذهب الحنفية والمالكية والشافعية إلى أن حكم رد السلام من المؤذن الكراهة؛ لأن الفصل بين جمل الأذان عندهم مكروهة، ولو كان ذلك الفصل بإشارة عند المالكية، خلافاً للشافعية، فله الرد بالإشارة، ويكره السلام أيضاً عندهم على الملبى بحج أو عمرة لنفس العلة.

ويكره عند الشافعية السلام على المؤذن والمقيم لانشغالهم بالأذان والإقامة، وذهب الحنابلة إلى أنه لا يسن السلام على من يؤذن أو يقيم، ولا يجب عليه الرد، بل يجوز بالكلام ولا يبطل الأذان أو الإقامة. ينظر: حاشية ابن عابدين: 260/1، وجواهر الإكليل: 1/36-37، وتحفة المحتاج: 227/9 - 228، والمغني: 2/60 - 61. (64) أقول: أما رد السلام من المصلي فقد ذكر الحنفية - كما في الهداية - أن لا يرد السلام بلسانه؛ لأنه كلام، ولا بيده؛ لأنه سلام معني، حتى لو صافح بنية التسليم تفسد صلاته.

وذكر صاحب فتح القدير أن رد المصلي السلام بالإشارة مكروه وبالمصافحة مفسد. ثم إن المصلي لا يلزمه رد السلام لفظاً بعد الفراغ من الصلاة، بل يرد في نفسه في رواية عن أبي حنيفة. وفي رواية أخرى عنه أنه يرد بعد الفراغ، إلا أن أبا جعفر قال: تأويله إذا لم يعلم أنه في الصلاة. وعند محمد يرد بعد الفراغ، وعن أبي يوسف لا يرد، لا قبل الفراغ ولا بعده في نفسه. وذكر المالكية أن المصلي لا يرد السلام باللفظ، فإن رد عمداً أو جهلاً بطل. ورده باللفظ سهواً يقتضي سجود سهواً، بل يجب عليه أن يرد السلام بالإشارة، خلافاً للشافعية القائلين بعدم وجوب الرد عليه. وذهب الحنابلة إلى أن رد المصلي السلام بالكلام عمداً يبطل الصلاة. ورد المصلي السلام بالإشارة مشروع عند الحنابلة. والله اعلم. ينظر: الهداية وفتح القدير: 1/173، 291 - 292، وابن عابدين: 414/1، وجواهر الإكليل: 1/63، وتحفة المحتاج: 9/228، والمغني: 2/60 - 61، وكشاف القناع: 1/399.

(65) ليس في المطبوع. (66) قوله: (وهو المعتمد) ليس في المطبوع.

(67) هو: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، ويلقب بمحبي السنة، فقيه، محدث، مفسر، نسبته إلى (بغاً) من خراسان، له (التهذيب) في فقه الشافعية، وشرح السنة، ولباب التأويل في معالم التنزيل، وغير ذلك، توفي سنة 510 هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 1/145، وتهذيب ابن عساكر: 4/345.

(68) في المطبوع (وصححه).

(69) قوله: (كما تقدم) ليس في المطبوع. ينظر: تحفة المحتاج: 9/229، وفتح المعين، لزين الدين المعبري: 1/597.

(70) هو: إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله بن إبراهيم الشرجي الحسيني الشاوري اليميني، باحث من أهل اليمن، تولى التدريس بتعز وزبيد، وولي إمرة بعض البلاد، له تصانيف كثيرة منها (عنوان الشرف الوافي في الفقه والنحو والتاريخ والعروض والقوافي)، و(الإرشاد) في فروع الشافعية، اختصر به الحاوي وغير ذلك، توفي 837 هـ. ينظر: البدر الطالع، لمحمد بن علي الشوكاني: 1/142، والضوء اللامع، للسخاوي: 2/292.

(71) ليس في المطبوع.

(72) الأولى ترك السلام على المنشغل بقراءة القرآن، فإن سلم كفاه الرد بالإشارة، وإن رد باللفظ استأنف الاستعاذة ثم يقرأ، واختار النووي أنه يسلم عليه، ويجب عليه الرد لفظاً.

وأما السلام على المنشغل بالذكر من دعاء وتدبر فهو كالسلام على المنشغل بالقراءة، والأظهر كما ذكر النووي أنه إن كان مستغرقاً بالدعاء مجمع القلب عليه فالسلام عليه مكروه، للمشقة التي تلحقه من الرد، والتي تقطعه عن الاستغراق بالدعاء، وهي أكثر من المشقة التي تلحق الأكل إذا سلم عليه ورد في حال أكله. والله اعلم. ينظر: فتح القدير: 1/173، وجواهر الإكليل: 1/251، 37، وتحفة المحتاج: 9/228-227، والأذكار: 401-402، والمغني: 1/167.

تنبيه: صيغة السلام ابتداء: السلام عليكم، فإن قال: عليكم السلام جاز؛ لأنه تسليم لكن مع الكراهة للنهي عنه في خبر (73).

الترمذي (74) وغيره، ويجب فيه الرد على الصحيح كما/ 2 ب / نقله في الروضة عن الإمام (75) وأقره (76)، وإن بحث الأزرعي عدم الوجوب، وكعليكم السلام عليكم سلام (77)؛ أما لو قال: وعليكم السلام بواو العطف (78) فليس سلاماً، فلا يستحق جواباً؛ لأنه لا يصلح للابتداء كما نقله في الأذكار عن الموثلي (79) وأقره (80)، وتندب صيغة الجمع لأجل الملائكة، سواء أكان المسلم عليه واحداً أم جماعة، ويكفي الأفراد للواحد - ويكون أتياً بأصل السنة - دون الجماعة فلا يكفي (81)، والإشارة به بالسلام من الناطق (82) بيد أو نحوها كراس (83)، بلا لفظ لا يجب لها رد؛ للنهي عنه في خبر الترمذي (84). ولخبر النبي (85) عن جابر (86) :

(73) ونصه (عَنْ أَبِي ثَمِيمَةَ الْهَجِيمِيِّ، عَنْ رَجُلٍ، مِنْ قَوْمِهِ قَالَ: طَلَبْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ فَجَلَسْتُ، فَإِذَا نَفَرُ هُوَ فِيهِمْ وَلَا أَعْرِفُهُ وَهُوَ يُصَلِّحُ بَيْنَهُمْ، فَلَمَّا فَرَغَ فَمَعَ مَعَهُ بَعْضُهُمْ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ. فَلَمَّا رَأَيْتُ ذَلِكَ قُلْتُ: عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَيْكَ السَّلَامُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَيِّتِ، إِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَيِّتِ ثَلَاثًا، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَيَّ فَقَالَ: إِذَا لَقِيَ الرَّجُلُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ فَلْيَقُلْ: السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، ثُمَّ رَدَّ عَلَيَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَعَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ). سنن الترمذي، كتاب الاستئذان والآداب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء في كراهية أن يقول عليك السلام مبتدئاً: 368/4 برقم 2721. قال الالباني: صحيح. ينظر: صحيح وضعيف سنن الترمذي، للألباني 221/6. وقال القرطبي: (لما جرت عادة العرب بتقديم اسم المدعو عليه في الشر كقولهم: "عليه لعنة الله، وغضب الله" نهاه عن ذلك، لا أن ذلك هو اللفظ المشروع في حق الموتى؛ لأنه عليه السلام ثبت عنه أنه سلم على الموتى، كما سلم على الأحياء فقال: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين، وإنا إن شاء الله بكم لاحقون"). تفسير الجامع لأحكام القرآن، للإمام القرطبي: 301/5.

وهذا ليس على سبيل التحريم، بل هو خلاف الأكمل أو مكروه كما قال الغزالي. وعلى كل حال فيجب رد السلام والله اعلم. ينظر: حاشية العدوي على الرسالة: 435/2 ط المعرفة، القرطبي: 300/5-301، والفتوحات الربانية شرح الأذكار: 322/5، والحديث: "السلام عليكم دار قوم مؤمنين" أخرجه الامام مسلم في كتاب الطهارة، باب استحباب إطالة الغرة والتحجيل في الوضوء 150/1 برقم 607) من حديث أبي هريرة.

(74) هو: أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي الترمذي، من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ تتلمذ للبخاري، وشاركه في بعض شيوخه، وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره، وكان يضرب به المثل في الحفظ، من تصانيفه (الجامع الكبير) باسم (صحيح الترمذي)، و(الشمائل النبوية) مات بترمذ سنة 279هـ. ينظر: التهذيب: 387/9، وتذكرة الحفاظ: 187/2.

(75) المراد به الامام النووي (رحمه الله) كما تقدم.

(76) ينظر: روضة الطالبين: 29/2.

(77) إلا أن التعريف أفضل؛ لأنه تحية أهل الدنيا، فأما "سلام" بالتركيب فتحية أهل الجنة. كما في قوله تعالى: (سلام عليكم بما صبرتم فنعم عقبى الدار) سورة الرعد: الآية ٢٤.

(78) قوله: (بواو العطف) ليس في المطبوع.

(79) هو: أبو سعد، عبد الرحمن بن مأمون النيسابوري، المعروف بالمتولي: فقيه مناظر، عالم بالأصول، ولد بنيسابور، وتعلم بمرو، وتولى التدريس بالمدرسة النظامية، ببغداد، وتوفي فيها، له (تنمية الإبانة، للفوراني) كبير في فقه الشافعية، لم يكمله، وكتاب في (الفرائض) مختصر، وكتاب في (أصول الدين)، توفي: سنة 478هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 1/277.

(80) ينظر: الأذكار، للإمام للنووي: 243/1.

(81) ينظر: اسنى المطالب: 183/4، والغرر البهية: 118/5.

(82) قوله: "بالسلام من الناطق" ليس في المطبوع.

(83) ليس في المطبوع.

(84) ونصه: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ تَسَبَّهَ بِغَيْرِنَا، لَا تَسَبَّهُوا بِالْيَهُودِ وَلَا بِالنَّصَارَى، فَإِنَّ تَسْلِيمَ الْيَهُودِ الْإِشَارَةُ بِالْأَصَابِعِ، وَتَسْلِيمَ النَّصَارَى الْإِشَارَةُ بِالْأَكْفَانِ). أخرجه الترمذي في كتاب الاستئذان، باب ما جاء في كراهية إشارة اليد بالسلام 353/4 برقم 7، قال أبو عيسى الترمذي: هذا حديث إسناده ضعيف وروى ابن المبارك، هذا الحديث عن ابن لهيعة، فلم يرفعه.

(85) هو: أبو بكر النيهوي أحمد بن الحسين بن علي، من أئمة الحديث، ولد في خسروجر، ونشأ في بيهق ورحل إلى بغداد ثم إلى الكوفة ومكة وغيرهما، وطلب إلى نيسابور، صنف زهاء ألف جزء، منها (السنن الكبرى)، و(السنن الصغرى)، و(المعارف)، و(الأسماء والصفات)، توفي سنة 458هـ. ينظر: شذرات الذهب: 304/3، وطبقات الشافعية: 3/3.

(86) هو: أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، صحابي جليل، أحد المكثرين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، توفي بالمدينة سنة 74 هـ. ينظر: الطبقات (خليفة بن خياط): 224/1، والإصابة في معرفة الصحابة: 213/1.

" لا تُسَلِّمُوا تَسْلِيمَ الْيَهُودِ، وَالتَّصَارِي، فَإِنَّ تَسْلِيمَهُمْ إِشَارَةٌ بِالْكَفُوفِ وَالْحَوَاجِبِ" (87) رواه السُّيُوطِي (88) في جامعه الصغير (89)، والجمع بينها وبين اللفظ أفضل من الاختصار على اللفظ (90)، ويجب رد السلام على المنفرد وجوبا عينا (91) وعلى الجماعة وجوبا كفايا (92)، ولو كان المسلم صبيا مميذا، اما كونه فرضا فلقوله تعالى: (وإذا حييتم بتحية فحيوا بأحسن منها أو ردوها) (93)، واما كونه على الكفاية فلخبر ابي داود السابق: «يُجْزَى عَنِ الْجَمَاعَةِ، إِذَا مَرُّوا، أَنْ يُسَلِّمَ أَحَدُهُمْ، وَيُجْزَى عَنِ الْجُلُوسِ أَنْ يَرُدَّ أَحَدُهُمْ» (94)، والمراد منهم هو المختص/ 3 أ / بالثواب وسقط الحرج عن الباقيين، وإن أجابوا كلهم كانوا مؤدين للفرض، سواء كانوا مجتمعين أم مترتبين، كصلاة الجنائز، ولا يسقط الفرض برد الصبي المميز على الصحيح، فإن قيل: سقط به فرض الصلاة على الجنائز فهل كان هنا كذلك؟

أجيب بأن المقصود من الصلاة الدعاء والصبي أقرب إلى الإجابة، والمقصود من السلام الأمان والصبي ليس من أهله (95)، ولا يسقط أيضا برد من لم يسمع السلام على المشهور، ولو سلم على جماعة فيهم امرأة فردت السلام (96) هل يكفي؟ ينبغي كما قال الزركشي بناؤه على أنه هل يشرع لها الابتداء بالسلام أم لا ؟ فحيث (97) شرع لها كفى جوابها، وسيأتي الكلام على ذلك وإلا فلا، [ومثلها كما بحثه شيخنا الخنثي (98)، واحترز بالجماعة

(87) الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي: 236/4 برقم 9798، وينظر: شعب الايمان للبيهقي ، باب في مقارنة أهل الدين وموادتهم، وإفشاء السلام بينهم ، فصل في السلام على أهل النمة : 263/11، برقم 8520 . قال عقبة : هذا إسناد ضعيف بمره، فإن طلحة بن زيد الرقي متروك الحديث، متهم بالوضع، وعثمان بن عبد الرحمن ضعيف " . ينظر : شعب الايمان ، للبيهقي 263/11 .

(88) هو : عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين الخضير السيوطي، إمام حافظ مؤرخ أديب، له نحو 600 مصنف، لما بلغ أربعين سنة اعتزل الناس، وخلا بنفسه في روضة المقياس، منزويا وبقي على ذلك إلى أن توفي من كتبه (الإتقان في علوم القرآن)، توفي سنة 911هـ. ينظر: شذرات الذهب: 51/8، والضوء اللامع: 4/ 65.

(89) من قوله : (ولخبر البيهقيالى قوله: في جامعه الصغير) ليس في المطبوع.

الجامع الصغير من حديث البشير النذير: 392/2.

(90) ينظر : الأذكار للنووي: 396 ، ودليل الفالحين ، لمحمد علي البكري : 310/5، والأدب الشرعية ، لابن مفلح : 419/1.

(91) وجوب العين: فهو المنظور بالذات إلى فاعله، وهو: ما طلب الشارع حصوله من كل فرد من الأفراد المكلفين به، مثل الصلاة والصيام وغير ذلك، وإذا قام به البعض لا يسقط الإثم عن الباقيين. ينظر: الإحكام للآمدي: 76/1 ، وحاشية العطار على جمع الجوامع: 236/1.

(92) من قوله: (ويجب الرد الى قوله: وجوبا كفايا) ليس في المطبوع. وفرض الكفاية: فهو ما يقصد حصوله من غير نظر بالذات إلى فاعله، فهو واجب على الكل، ويسقط الوجوب بفعل البعض، ويأثم الكل بتركه. ينظر: حاشية العطار على جمع الجوامع: 236/1، والمنثور في القواعد للزركشي: 33/3.

(93) سورة النساء من الآية 86 .

(94) سبق تخريجه في ص 18.

(95) أما جواب السلام من الصبي فغير واجب؛ لعدم تكليفه، كما ذكر المالكية والشافعية، ويسقط رد السلام برده عن الباقيين إن كان عاقلا عند الحنفية؛ لأنه من أهل الفرض في الجملة، بدليل حل ذبيحته مع أن التسمية فيها فرض عندهم، وقد ذهب إلى ذلك أيضا الأجهوري من المالكية والشافعية، قياسا على أذانه للرجال، والأصح عند الشافعية عدم سقوط فرض رد السلام عن الجماعة برد الصبي، وبه قطع القاضي والمتولي من الشافعية، وقد توقف في الاكتفاء برد الصبي عن الجماعة صاحب الفواكه الدواني من المالكية، حيث قال: ولنا فيه وقفة؛ لأن الرد فرض على البالغين، ورد الصبي غير فرض عليه فكيف يكفي عن الفرض الواجب على المكلفين؟ فلعل الأظهر عدم الاكتفاء برده عن البالغين. ثم ذكر الشافعية وجهين في رد السلام من البالغ على سلام الصبي، بناء على صحة إسلامه - أي الصبي - وصح النووي وجوب الرد، والله اعلم. ينظر: حاشية ابن عابدين: 265/5، والفواكه الدواني: 422/2 ، وروضة الطالبين ، للنووي : 229/10، ونهاية المحتاج: 47/8، وتحفة المحتاج: 223/9، والأذكار: 396 - 397، والأدب الشرعية لابن مفلح: 380/1.

(96) ليس في المطبوع .

(97) في المطبوع (فحين) .

(98) الخنثى في اللغة: الذي لا يخلص لذكر ولا أنثى، أو الذي له ما للرجال والنساء جميعا من الخنث، وهو اللين والتكسر، يقال: خنثت الشيء فتخنثت، أي: عطفته فتعطف، والاسم الخنث . ينظر: لسان العرب: 178/3، مادة: " خنث "

واصطلاحا : من له ألتا الرجال والنساء، أو من ليس له شيء منهما أصلا، وله ثقب يخرج منه البول. ينظر: ابن عابدين: 464/5، ونهاية المحتاج: 31/6، والمغني: 253/6.

عن الواحد، فإن الرد عليه فرض عين [99] إلا إن كان المسلم أو المسلم عليه أنثى مشتبهة والآخر رجلا ولا محرمة بينهما، فلا يجب الرد ثم إن سلم هو حرم عليها⁽¹⁰⁰⁾.
 أما إذا كان هناك نحو محرمة كزوجته⁽¹⁰¹⁾ وعبد المرأة بالنسبة إليها، ومثله كل من يباح نظره إليها فيجب الرد، ولا يكره السلام⁽¹⁰²⁾ على جمع نسوة أو⁽¹⁰³⁾ عجوز لانتفاء خوف الفتنة، بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكسه، ويجب الرد/ 3 ب / كذلك⁽¹⁰⁴⁾، وعلم من ذلك إن الجماعة إذا كانت فيهم امرأة لا يكفي إن كانت مشتبهة؛ لعدم مشروعيتها لها، ويكفي إذا كانت عجوزا لمشروعيتها لها أو كن جمع مع الجماعة والمسلم عليهم فيكفي أن ترد احداهن لأنه مشروع⁽¹⁰⁵⁾. [والخنثى مع المرأة كالرجل معها، ومع الرجل كالمرأة معه ومع الخنثى كالرجل مع المرأة]⁽¹⁰⁶⁾، ويشترط في الرد اتصاله بالابتداء؛ لاتصال الإيجاب بالقبول في العقد، فلو سلم جماعة متفرقون على واحد، فقال: وعليكم السلام وقصد الرد على جميعهم أجزاء، ويسقط عنه فرض الجميع: كما لو صلى على جناز [صلاة واحدة]⁽¹⁰⁷⁾ كما نقله في المجموع⁽¹⁰⁸⁾ عن المتولي والرافعي⁽¹⁰⁹⁾، وأقره بخلاف ما إذا لم يقصد الرد عليهم جميعا، وقضية هذا أنه لو أطلق لم يكفه. والأوجه كما قال شيخنا خلفه، وظاهر كلام المجموع أنه لا فرق بين أن يسلموا دفعة واحدة [أو متفرقين وهو كما قاله بعض المتأخرين ظاهر فيما إذا سلموا دفعة واحدة]⁽¹¹⁰⁾.
 أما لو سلموا واحدا بعد واحد وكانوا كثيرين فلا يحصل الرد لكلهم إذ قد مر أن شرط حصول الجواب⁽¹¹¹⁾ أن يقع متصلا بالابتداء⁽¹¹²⁾.
 ولا يجب الرد على مجنون وسكران وإن شملتهما عبارة المصنف، وكذا فاسق ونحوه كمتبدع [إن كان في تركه زجر لهما أو لغيرهما]⁽¹¹³⁾، ولو كتب كتابا وسلم عليه فيه أو أرسل رسولا فقال: سلم على فلان فإذا بلغه خبر الكتاب والرسالة لزمه الرد، وهل صيغة إرسال السلام مع الغير السلام على فلان أو يكفي: سلم/ 4 أ / لي على

- (99) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
 (100) أقول: وأما إن كانت تلك المرأة شابة يخشى الافتتان بها، أو يخشى افتتانها هي أيضا بمن سلم عليها فالسلام عليها وجواب السلام منها حكمه الكراهة عند المالكية والشافعية والحنابلة، وذكر الحنفية أن الرجل يرد على سلام المرأة في نفسه إن سلمت هي عليه، وترد هي أيضا في نفسها إن سلم هو عليها، وصرح الشافعية بحرمة ردها عليه. والله اعلم . ينظر: ابن عابدين: 236/5، والفواكه الدواني: 422/2، وشرح الزرقاني: 110/3، وروضة الطالبين: 229/10.
 (101) في المطبوع (كزوجة الرجل).
 (102) ليس في المطبوع .
 (103) في المطبوع (ولا).
 (104) ومما يدل على جواز سلام الرجل على جماعة النساء ما روي عن أسماء بنت يزيد رضي الله عنها قالت : مرَّ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي نِسْوَةٍ فَسَلَّمَ عَلَيْنَا . أخرجه أبو داود في كتاب الادب ، باب السلام على النساء: 518/4 برقم 5206 . قال الالباني صحيح . ينظر : صحيح وضعيف ابو داود ، للألباني : 2/1 ، والترمذي في كتاب الاستئذان ، باب ما جاء في رد السلام على النساء : 58/5 برقم 2689، واللفظ لأبي داود، وحسنه الترمذي.=
 =ومما يدل على جواز السلام على المرأة العجوز ما أخرجه البخاري عن سَهْلٍ قَالَ : كُنَّا نَفْرَحُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَلْتٌ وَلَمْ قَالَ كَانَتْ لَنَا عَجُوزٌ تُرْسِلُ إِلَى بُضَاعَةَ - قَالَ ابْنُ مَسْلَمَةَ نَحَلُ بِالْمَدِينَةِ - فَتَأْخُذُ مِنْ أَصُولِ السَّلْقِ فَتَطْرَحُهُ فِي قَدْرٍ وَتُكْرِكُ حَبَاتٍ مِنْ شَعِيرٍ فَإِذَا صَلَّيْنَا الْجُمُعَةَ انصَرَفْنَا وَنَسَلَّمَ عَلَيْنَا فَعَدَّمَهُ الْبَيْتَا (صحيح البخاري ، كتاب بدء الوحي ، باب تسليم الرجال على النساء والنساء على الرجال: 68/8، برقم 6248، ومعنى تكررك؛ أي: تطحن. ينظر: تهذيب اللغة: 328/9.
 (105) من قوله: (وعلم من ذلك الى قوله: لأنه مشروع) ليس في المطبوع .
 (106) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
 (107) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
 (108) المراد به كتاب المجموع شرح المذهب، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ): 601/4 .
 (109) هو: أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، الرافعي القرويني، فقيه، من كبار الشافعية، نسبته إلى رافع بن خديج الصحابي، له مؤلفات مهمة منها " التدوين في ذكره أخبار قروين " وفتح العزيز في شرح الوجيز للغزالي " في الفقه، توفي سنة 623هـ. ينظر: فوات الوفيات: 3/2، وطبقات الشافعية: 119/5.
 (110) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
 (111) في المطبوع " الواجب".
 (112) ينظر: الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ، لزكريا بن محمد الانصاري : 118/5 .
 (113) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.

فلان، يؤخذ من كلام التنبيه⁽¹¹⁴⁾ الثاني، وعبارته التي نقلها الرافي⁽¹¹⁵⁾ أنه لو ناداه من وراء ستر أو حائط وقال: السلام عليك يا فلان، أو كتب كتابا وسلم عليه فيه أو أرسل رسولا فقال: سلم على فلان فيلغنه الكتاب أو الرسالة وجب عليه الجواب؛ لأن تحية الغائب إنما تكون بالمناداة أو الكتاب أو الرسالة أهـ⁽¹¹⁶⁾. ولو سلم الأصم⁽¹¹⁷⁾ جمع بين اللفظ والإشارة، أما اللفظ فلقدرته عليه، وأما الإشارة فليحصل بها الإفهام، ويستحق الجواب، ويجب الجمع بينهما على من رد عليه ليحصل به الإفهام، ويسقط عنه فرض الجواب، وقضية التعليل أنه إن علم أنه فهم ذلك بقريئة الحال والنظر إلى فمه لم تجب الإشارة [وهو ما بحثه الأذري⁽¹¹⁸⁾]، وسلام الأخرس⁽¹¹⁹⁾ بالإشارة معتد به وكذا رده؛ لأن إشارته قائمة مقام العبارة، وهل إذا رد على من سلم عليه بلفظ خفي لم يسمعه المسلم يسقط عنه فرض الرد أم لا بد من اسماعه كما يأخذ ذلك من وجوب الرد على الأصم من الجمع بين اللفظ والإشارة للفهم والثاني أقرب⁽¹²⁰⁾.

تنبيه: لو سلم ذمي على مسلم قال له وجوبا، كما قاله الماوردي⁽¹²¹⁾ والرؤباني⁽¹²²⁾: «وعليك فقط⁽¹²³⁾»، لخبر/ 4 ب / الصحيحين [«إذا سلم عليكم أهل الكتاب فقولوا وعليكم»⁽¹²⁴⁾] [125] وروى البخاري خبر « إذا سلم عليكم اليهود فإيما يقول أحدكم السام عليكم فقل وعليك »⁽¹²⁶⁾ وقال الخطابي⁽¹²⁷⁾:

كان سفيان⁽¹²⁸⁾ يروي عليكم بحذف الواو وهو الصواب؛ لأنه إذا حذفها صار قولهم مردودا عليهم، وإذا ذكرها وقع الاشتراك معهم والدخول فيما قالوه، قال الزركشي: وفيه نظر، إذ المعنى: ونحن ندعو عليكم بما دعوتكم به علينا، على أن إذا فرسنا السام بالموت فلا إشكال لاشتراك الخلق فيه⁽¹²⁹⁾.

فرع: لو سلم على إنسان ورضي أن لا يرد عليه لم يسقط عنه فرض الرد، كما قاله المثلوي؛ لأنه حق الله تعالى⁽¹³⁰⁾، [ويأثم بتعطيل فرض الكفاية كل من علم بتعطيله وقرر على القيام به وإن بعد عن المحل، وكذا يأثم قريب منه لم يعلم به لتقصيره في البحث عنه، ويختلف هذا بكبر البلد وصغره كما قاله الإمام، وإن قام به الجميع فكلهم مؤد فرض كفاية، وإن ترتبوا في أدائه، قال الإمام وغيره: والقيام به أفضل من فرض العين؛ لأن

(114) في المطبوع "التتمة".

(115) قوله: "التي نقلها الرافي" ليس في المطبوع.

(116) ويلزم الرسول تبليغه لأنه أمانة، وقد قال الله تعالى: (إن الله يأمركم أن تؤدوا الامانات الى اهلها) سورة النساء: من الآية ٥٨، وينظر: المجموع شرح المذهب: 594/4.

(117) الصم في الأذان: ذهاب سمعها، والنعته: أصم والأنثى صماء، والجميع: صمٌ. ولا يخرج استعمال الفقهاء عن المعنى اللغوي. ينظر: المغرب في ترتيب المعرب: 482/1.

(118) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.

(119) الخرس: ذهاب الكلام خلقة، أو عيا، ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن هذا المعنى. ينظر: العين: 195/4.

(120) من قوله: (وهل إذا رد الى قوله: والثاني أقرب) ليس في المطبوع. وينظر: روضة الطالبين: 227/10.

(121) هو: أبو الحسن علي بن محمد حبيب، الماوردي أقضى قضاة عصره، من العلماء الباحثين، أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، نسبته إلى بيع ماء الورد، من كتبه " أدب الدنيا والدين"، و"الأحكام السلطانية"، و"الحاوي" في فقه الشافعية وغير ذلك، توفي في بغداد سنة 450هـ. ينظر: السبكي: 303/3، والوفيات: 326/1، وشذرات الذهب: 285/3.

(122) هو: أبو المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد، فخر الإسلام الروباني: فقيه شافعي، من أهل رويان (بنواحي طبرستان)، رحل إلى بخارى وغزنة ونيسابور، له تصانيف مهمة منها " بحر المذهب " من أطول كتب الشافعيين، و" مناصب الإمام الشافعي"، و"الكافي" وغيرها كثير، توفي سنة 502هـ. ينظر: وفيات الأعيان: 297/1، ومراة الزمان: 29/8.

(123) ينظر: الحاوي الكبير: 853/14، وروضة الطالبين: 227/10.

(124) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب كيف يرد على أهل الذمة السلام: 500/20 برقم 6258، ومسلم في كتاب الاستئذان، باب كيف يرد السلام على أهل الكتاب: 3/7 برقم 5703.

(125) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.

(126) أخرجه البخاري في كتاب الاستئذان، باب كيف يرد على أهل الذمة السلام: 499/20 برقم 6257.

(127) هو: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم ابن الخطاب البستي، فقيه محدث، من أهل بستان (من بلاد كابل) من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب) له (معالم= السنن)، في شرح سنن أبي داود، و(بيان إعجاز القرآن)، و(إصلاح غلط المحدثين) وغيرها، توفي سنة 388هـ. ينظر: الوفيات: 166/1، وإنباه الرواة: 125/1.

(128) هو: أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، من بني ثور بن عبد مناة، من مضر، أمير المؤمنين في الحديث، ولد ونشأ في الكوفة، وخرج من الكوفة (سنة 144 هـ فسكن مكة والمدينة، ثم طلبه المهدي، فتوارى، وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفيا، له من الكتب (الجامع الكبير) و(الجامع الصغير) وغيرها كثير، توفي سنة 161هـ. ينظر: الجواهر المضية: 250/1، وطبقات ابن سعد: 257/6.

(129) ينظر: اسنى المطالب: 185/4.

(130) ينظر: الاذكار للنووي: 245/1.

القيام بفرض العين أسقط الحرج عن نفسه والقيام بفرض الكفاية أسقط الحرج عنه وعن الأمة، والمعتمد أن فرض العين أفضل كما جرى عليه الشارح في شرحه على جمع الجوامع [131].
وصيغة رد السلام (132): وعليكم السلام، [أو وعليك السلام للواحد، ولو ترك الواو فقال: عليكم] (133) السلام أجزاءه، ولو قال: والسلام عليكم، أو السلام عليكم كفي، فإن قال: وعليكم وسكت عن السلام لم يكف، إذ ليس فيه تعرض للسلام، وقيل: يجزئ، [فإن قيل: يؤيد هذا أنه لو سلم ذمي على مسلم لم يزد في الرد على قوله وعليك، أجب: بأنه ليس الغرض ثم السلام على الذمي، بل الغرض أن يرد عليه بما ثبت في الحديث] (134) ويكفي سلام عليكم ابتداءً، وعليكم سلام جواباً، ولكن التعريف فيهما أفضل، وزيادة: "ورحمة الله وبركاته" على السلام ابتداءً ورداً أكمل من تركها، وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام، وإن أتى المسلم بلفظ الرحمة والبركة.
قال: ابن شهية (135): وفيه نظر ولو سلم كل من اثنين تلاقياً على الآخر معاً لزم كلا منهما الرد على الآخر ولا يحصل الجواب بالسلام، أو مرتباً كفي الثاني سلامه رداً إلا إذا قصد به الابتداء فلا يكفي كما قاله الزركشي لصفه عن الجواب (136).

فروع: يندب أن يسلم الراكب على الماشي، والماشي على الواقف، والصغير على الكبير، والجمع القليل على الجمع الكثير في حال التلاقي في طريق، فإن عكس لم يكره، أما إذا ورد من ذكر على قاعد أو واقف أو مضطجع فإن الوارد يبدأ، سواء أكان صغيراً (137) أم لا، ويكره تخصيص البعض من الجمع بالسلام ابتداءً ورداً (138).
ولو سلم بالعجمة (139) جاز إن أفهم المخاطب وإن قدر على العربية، ووجب الرد؛ لأنه يسمى سلاماً (140)، ويحرم أن يبدأ بالسلام على الكافر كما مر (141)، [فإن بان من سلم عليه ذمياً قليلاً له ندبا: استرجعت سلامي كما في الروضة (142)، أو رد علي سلامي كما في الأذكار تحقيراً له (143)، ويستثنيه بقلبه إن كان بين مسلمين] (144)، ولا يبدأ بتحية غير السلام أيضاً كأنعم الله صباحك، أو صبحت بالخير إلا لعذر، وإن كتب إلى كافر كتب ندبا السلام على من اتبع الهدى (145).

- (131) من قوله: (ويأثم بتعطيل الفرض.... إلى قوله: جمع الجوامع) ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
(132) في المطبوع (وصيغته رداً).
(133) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
(134) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
(135) المراد به ابن قاضي شهبة، وهو: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين، فقيه الشام في عصره ومؤرخها وعالمها، من أهل دمشق، اشتهر بابن قاضي شهبة؛ لأن أبا جده أقام قاضياً بشهبة أربعين سنة، من تصانيفه (الإعلام بتاريخ الإسلام)، و(مناقب الامام الشافعي)، توفي في دمشق فجأة وهو جالس يصنف ويكلم ولده سنة 851 هـ. ينظر: الضوء اللامع: 21/11، وشذرات الذهب: 269/7.
(136) ينظر: اسنى المطالب: 184/4، واعانة الطالبين: 215/4.
(137) في المطبوع قليلاً.
(138) والدليل على ما ذكر حديث أبي هريرة قال "قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والقليل على الكثير" رواه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب يسلم الراكب على الماشي: 64/8 برقم 6232، ومسلم في كتاب =السلام، باب يسلم الراكب على الماشي: 2/7 برقم 5772، وفي رواية للبخاري يسلم الصغير على الكبير في باب يسلم الصغير على الكبير: 64/8 برقم 6234. وينظر: البيان في مذهب الامام الشافعي: 276/12، والمجموع: 559/4.
(139) العجم لغة: ضد العرب. ورجل أعجمي: ليس بعربي وقوم عجم وعرب والأعجم: الذي لا يفتح، وامرأة عجماء بيثة العجمة. ينظر: العين: 237/1 مادة عجم.
(140) حكى الرافعي في السلام بالعجمية ثلاثة أوجه (أحدها) لا يجزئ (والثاني) يجزئ (والثالث) إن قدر على العربية لم يجزئه وإلا فيجزئه والصحيح بل الصواب صحة سلامه بالعجمية ووجوب الرد عليه إذا فهمه المخاطب سواء عرف العربية أم لا؛ لأنه يسمى تحية وسلاماً وأما من لا يستقيم نطقه بالسلام فيسلم كيف أمكنه بالاتفاق لأنه ضرورة. ينظر: المجموع شرح المذهب: 599/4.
(141) في المطبوع (ويحرم أن يبدأ به الشخص ذمياً للنهي عنه).
(142) روضة الطالبين: 230/10.
(143) روي أن ابن عمر رضي الله عنهما سلم على رجل، فقيل: إنه يهودي، فتبعه وقال له: رد علي سلامي. مصنف ابن أبي شيبة: 155/6 برقم 84، قلت: وقد روينا في "موطأ مالك" رحمه الله أن مالكا سئل عن سلم على اليهودي أو النصراني هل يستقبله ذلك؟ قال: لا، فهذا مذهبه، واختاره ابن العربي المالكي. ينظر: موطأ الامام مالك: 1398/5 برقم 3529، والأذكار للنووي: 254/1.
(144) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
(145) ينظر: حاشية الجمل: 185/5، وتحفة الحبيب، لسليمان بن محمد البجيرمي: 70/2.

ولو قام الشخص (146) عن مجلس فسلم وجب الرد عليه، ومن دخل دارا ندب أن يسلم على أهله، وإن دخل موضعاً خالياً من الناس ندب أن يقول: / 5 ب / السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، ويندب أن يسمى قبل دخوله، ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله، وأن يبدأ بالسلام قبل الكلام، وإن كان ماراً في سوق، وجمع لا ينتشر فيهم السلام الواحد سلم على من يليه أول ملاقاته، فإن جلس إلى من سمعه سقط عنه سنة السلام، أو إلى من لم يسمعه سلم ثانياً (147).

ولا يترك السلام لخوف عدم الرد عليه لتكبر أو غيره، والتحية من المار على من خرج من حمام أو على غيره بنحو صباحك الله بالخير أو السعادة، أو طاب صباحك، أو قواك الله لا أصل لها إذ لم يثبت فيها شيء ولا جواب لقائلها، فإن أجاب بالدعاء فحسن إلا أن يريد تأديبه لتركه السلام فترك الدعاء له أحسن (148). وأما التحية بالطلبة: وهي أطال الله بقاءك (149) فقيل بكرهتها، والأوجه أن يقال: كما قال الأزرعي: إنه إن كان من أهل الدين أو العلم، أو من ولاية العدل فالدعاء له بذلك قربة وإلا فمكروه، وحنى الظهر مكروه، [ولا يغتر بكثرة من يفعله] (150).

وأما (151) تقبيل اليد لزهد (152) أو صلاح أو نحوه [من الأمور الدينية ككبر سن وشرف وصيانة] (153) مستحب، (وإن كان) وتقبيلها لندبا أو ثروة أو / 6 أ / نحوها [كشوكة] (154) ووجاهة فمكروه (155)، [وتقبيل خد طفل لا يشتهي ولو] (156) لغيره، وتقبيل كل من أطرافه شفقة ورحمة سنة (157).

ولا بأس بتقبيل [وجه] (158) الميت الصالح للتبرك، ويندب القيام للداخل إن كان فيه فضيلة ظاهرة من علم أو صلاح، أو شرف، أو ولادة، أو رحم، [أو ولاية مصحوبة بصيانة أو نحوها] (159)، ويكون هذا القيام للبركة والإكرام والاحترام، لا للرياء والإعظام، ويحرم على الداخل محبة القيام له بأن يقعد ويستمرروا قياماً له كعادة الجبابرة، أما من أحب ذلك إكراماً له لا على الوجه المذكور فلا يتجه كما قال شيخنا: حرمة فيه (160).

وتندب (161) المصافحة مع بشاشة الوجه، والدعاء بالمغفرة وغيرها للتلاقي (162)، ولا أصل للمصافحة بعد صلاتي الصبح والعصر، ولكن لا بأس بها فإنها من جملة المصافحة وقد حث الشارع عليها (163).

وإن قصد باباً لغيره مغلقاً ندب أن يسلم على أهله ثم يستأذن، فإن لم يجب أعاده ثلاث مرات فإن أحبب فذاك واضح (164)، وإلا رجع (165)، فإن قيل له بعد استئذانه: من أنت؟ ندب أن يقول: فلان بن فلان أو نحوه مما

(146) ليس في المطبوع .

(147) ينظر: حواشي الشرواني 226/9 .

(148) ينظر: روضة الطالبين: 235/10، وغاية البيان: 24/1، وحواشي الشرواني: 228/9 .

(149) ينظر: معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية: 381/1 .

(150) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع. وينظر: اسنى المطالب: 186/4 .

(151) ليس في المطبوع .

(152) الزهد لغة: مصدر زهد في الشيء، وزهد عنه: أعرض عنه وتركه لاحتقاره أو لتحرجه منه، أو لقلته، ويقال: زهد في الدنيا: ترك حلالها مخافة حسابها، وترك حرامها مخافة عقابه. ينظر: لسان العرب: 196/3 مادة زهد .

واصطلاحاً: قال ابن عابدين: الزهد ترك شيء من الحلال خوف الوقوع في الشبهة، وقال الشافعية: الزهد ترك ما زاد على الحاجة وهو أعلى من الورع، إذ هو في الحلال، والورع في الشبهة. ينظر: ابن عابدين: 374/1، ونهاية المحتاج: 182/2 .

(153) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع .

(154) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع .

(155) في المطبوع (فمكروه شديد الكراهة) .

(156) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع .

(157) ينظر: روضة الطالبين: 233/10 .

(158) في المخطوط (خد)، وما أثبتته من المطبوع وهو الاصح بحسب المصادر .

(159) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع .

(160) ينظر: روضة الطالبين: 28/7، وحاشية الجمل: 155/2 .

(161) المندوب لغة: من ندب الميِّت، أي بكى عليه وعدّد محاسنه، يندبُه ندباً. والاسم الندبة بالضم. وندبة بالفتح . ينظر :

الصحاح تاج اللغة ، لابي نصر الجوهري الفارابي: 1/223 مادة ندب .

واصطلاحاً: قال الأمدى: المندوب: هو المطلوب فعله شرعاً ولا ذم على تركه مطلقاً. ينظر: شرح مختصر

الروضة: 354/2 .

(162) لِقَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " لا يحقرن من المَعْرُوفِ شَيْئاً وَلَوْ أَنْ تَلَقَى أَخَاكَ بِوَجْهِ طَلِيقٍ " . رواه الإمام مسلم كتاب البر وصلة الرحم، باب استحباب طلاقة الوجه عند اللقاء 2026/4 برقم 2626 . وينظر: المجموع شرح المهذب:

635/4 .

(163) ينظر: حواشي الشرواني: 230/9، وروضة الطالبين: 237/10 .

(164) ليس في المطبوع .

يحصل به التعريف،/6ب/ ولا بأس أن يكنى نفسه، أو يقول: القاضي فلان، أو الشيخ فلان إذا لم يعرفه المخاطب إلا بذلك، ويكره اقتصاره على قوله: أنا، أو الخادم، أو نحو ذلك مما فيه ابهام (166).
وتندب زيارة الصالحين، والجيران غير الأشرار، والإخوان والأقارب وإكرامهم بحيث لا يشق عليه ولا عليهم، ويندب أن يطلب منهم أن يزوروه، وأن يكثروا زيارته بحيث لا يشق، وتندب عيادة المرضى [167]، ويندب (168) أن يضع من جاءه العطاس (169) يده أو ثوبه أو نحوه على وجهه، ويخفف صوته ما أمكن، وأن يحمد الله عقب عطاسه (170).
[ثم إن كان في صلاة أسر به (171)، أو في حالة بول، أو جماع أو نحوه حمد الله تعالى في نفسه] (172)، فإن حمد الله تعالى شمت (173) إلى ثلاث مرات، فإن زاد عليها دعي له بالشفاء (174).
ويذكر بالحمد إن تركه، وصيغته (175) للمسلم يرحمك الله، أو ربك، ويرد بيهديكم الله، أو يغفر الله لكم (176)، وابتدأه ورده سنة عين إن تعين إلا فكفاية، وتشميت الكافر بيهديك الله ونحوه،

- (165) لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إِذَا اسْتَأْذَنَ أَحَدُكُمْ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤَدِّنْ لَهُ فَلْيَرْجِعْ». أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الاستئذان، باب التسليم والاستئذان ثلاثا: 54/8 برقم 6245.
- (166) عبارة (أو نحو ذلك مما فيه ابهام) ليس في المطبوع . جاء في الحديث عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُكَدَّرِ قَالَ : سَمِعْتُ جَابِرًا ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَقُولُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي ذَيْنِ كَانَ عَلَى أَبِي فَدَقْتُ الْبَابَ فَقَالَ مَنْ ذَا فَقُلْتُ أَنَا فَقَالَ : أَنَا أَنَا كَأَنَّهُ كَرِهَهَا . أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي: 68/8 برقم 6250، وينظر: اسنى المطالب: 187/4، وحاشية الشرواني: 230/9.
- (167) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع .
- (168) ليس في المطبوع.
- (169) عطس: اندفع الهواء من أنفه بعنف لعارض وسمع له صوت عطس. ينظر: تكملة المعاجم العربية: 231/7 .
- (170) جاء في الحديث: عن أبي موسى قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَحَمِدَ اللَّهَ، فَشَمَّتُوهُ، فَإِنَّ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ، فَلَا تُشَمَّتُوهُ». أخرجه الإمام مسلم في كتاب الرقاق، باب تشميت العاطس وكراهية التثاؤب: 2292/4 برقم 2992.
- (171) التحميد لمن عطس في الصلاة مكروه إذا جهر به عند الحنفية والحنابلة، ولا بأس به إن أسر به في نفسه من غير تلفظ، وحرام عند الشافعية، لما روى معاوية بن الحكم رضي الله عنه قال: بينما أنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصلاة إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله، فحدقني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أماه ما لكم تنظرون إلي؟ فضرب القوم بأيديهم على أفخاذهم، فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاني، بأبي وأمي هو، ما رأيت معلما أحسن تعليما منه، والله ما ضربني صلى الله عليه وسلم ولا كهرني ثم قال: « إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةُ لَا يَصْلِحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ إِئِمَّا هُوَ السَّبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَفِرَاءَةُ الْقُرْآنِ ». أخرجه الإمام مسلم في كتاب المساجد ، باب تحريم الكلام في الصلاة: 70/2 برقم 1227. وينظر: مراقي الفلاح: 283، وكشاف القناع عن متن الإقناع: 349، 381/1، والمهذب في فقه الإمام الشافعي: 94/1، ومعنى كهرني: قهرني . ينظر : لسان العرب ، لابن منظور : 3946/5 مادة كهر .
- (172) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.
- (173) من معاني التشميت لغة: الدعاء بالخير والبركة. وهو لا يخرج في الاصطلاح الفقهي عن هذا المعنى. ينظر: لسان العرب: 52/2 مادة: " شمت " .
- (174) ودليله ما رواه إياس بن سلمة عن أبيه، قال: عطس رجل عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا شاهد، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: يرحمك الله، ثم عطس الثانية، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: هذا رجل مزكوم. أخرجه الترمذي في كتاب الادب عن رسول الله، باب كم يشمت العاطس: 281/4 برقم 2743، وقال: هذا حديث حسن صحيح.
- (175) في المطبوع "والتشميت".
- (176) جاء في الحديث عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ الْحَمْدُ لِلَّهِ وَلْيَقُلْ لَهُ أَحْوَهُ ، أَوْ صَاحِبُهُ يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَإِذَا قَالَ لَهُ = يَرْحَمُكَ اللَّهُ فَلْيَقُلْ يَهْدِيكُمْ اللَّهُ وَيُصَلِّحُ بِأَلْسِنَتِكُمْ . أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب إذا عطس كيف يشمت: 61/8 برقم 6224. وينظر: روضة الطالبين: 223/10.

[لا يبرحمك الله تعالى (177). ويندب رد التثاؤب (178) ما استطاع (179)، فإن غلبه ستر فمه بيده أو غيرها] (180)، ويندب أن يرحب بالقادم المسلم، وأن يلبى دعاءه، [أما الكافر فلا] (181)، وأن يخبر أخاه بحبه له في الله، رواه السيوطي عن ابن أبي الدنيا (182): (من كان في قلبه مودة/7/ لأخيه ثم لم يطلعه عليها فقد خانه) (183)، ويندب (184) أن يدعو لمن أحسن إليه (185).

فائدة: لا يجوز أن يدعو بدعاء ورد عنه، فقد سمع النبي صلى الله عليه وسلم عن علي رضي الله عنه يقول: اللهم لا تحوجني إلى أحد من خلقك، فقال: لا تقل هكذا فليس من أحد إلا وهو محتاج إلى الناس، قال: فكيف أقول؟ قال: قل اللهم لا تحوجني إلى شرار خلقك، قلت: يا رسول الله ومن شرار خلقك؟ قال: إذا أعطوا متوا وإذا منعوا عابوا (186).

وَسَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، يَقُولُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الصَّبْرَ، فَقَالَ: «سَأَلْتَ اللَّهَ الْبَلَاءَ فَسَلَّهُ الْعَافِيَةَ» (187).

وسمع الإمام أحمد بن حنبل (188) رجلا يقول: اللهم لا تحوجني إلى أحد من خلقك، فقال: هذا رجل تمنى الموت فهذا حرام لما أوردنا إirاده (189)، [ولا بأس بقوله للرجل الجليل في علمه أو صلاحه أو نحوه: جعلني الله فدائك، أو فدائك أبي وأمي، ودلائل ما ذكر من الأحاديث الصحيحة (190) كثيرة مشهورة (191)] (192).

والحمد لله على كماله والصلاة والسلام على سيدنا محمد واله، وكان الفراغ من جمع هذه الرسالة يوم الجمعة 7/ب/ المباركة تاسع شهر ذي الحجة الحرام سنة الف ومائة سبع واربعين فاسأل الله تعالى أن ينفع بها

(177) ينظر: المجموع شرح المذهب: 648/4، وروضة الطالبين: 292/1.
(178) التثاؤب لغة: (بالمدة): فترة تعتري الشخص فيفتح عندها فمه، والمعنى الاصطلاحي في هذا لا يخرج عن المعنى اللغوي. ينظر: المصباح المنير: 224/1، مادة (ثوب).

(179) وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم: (التَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ إِذَا تَنَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَالَ هَذَا ضَحِكَ الشَّيْطَانُ) (أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب إذا تثاؤب فليضع يده على فيه: 152/4 برقم 3289).

(180) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع، وكيفية رده كان يطبق شفقيه أو نحو ذلك، فإذا لم يستطع وضع يده على فمه، ويقوم مقام اليد كل ما يستر الفم كخرقة أو ثوب مما يحصل به المقصود. ينظر: ابن عابدين: 433/1، ونهاية المحتاج: 56/2، والأدب الشرعية: 345/2.

(181) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.

(182) ابن أبي الدنيا عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان، القرشي الأموي، له مصنفات اطلع الذهبي على 20 كتابا منها، ثم ذكر أسماءها كلها، فبلغت 164 كتابا، منها "الفرج بعد الشدة" و "مكارم الأخلاق" و "ذم الملاهي" و غيرها كثير، مولده ووفاته في بغداد سنة 281هـ. ينظر: تذكرة الحفاظ: 224/2، وتهذيب التهذيب: 12/6.

(183) ينظر: الجامع الكبير للسيوطي: 24192/1 برقم 6289، وأخرجه ابن أبي الدنيا في الأخوان: 124/1 برقم 72، جاء في كنز العمال رواه ابن أبي الدنيا عن مكحول مرسلًا. ينظر: الكنز: 25/9.

(184) من قوله: (رواه السيوطي.... إلى قوله: ويندب) ليس في المطبوع.

(185) ينظر: اسنى المطالب: 188/4، وحاشية اعانة الطالبين: 121/4.

(186) بعد البحث لم أقف عليه. قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: "وهو حديث لا أصل له" انتهى. ينظر: لسان الميزان: 178/1، وقال العجلوني رحمه الله قال ابن حجر المكي - نقلًا عن الحافظ السيوطي: إنه موضوع " انتهى باختصار. ينظر: كشف الخفاء: 188/1.

(187) أخرجه الترمذي في كتاب الدعوات، باب اي شيء تمام النعمة: 31/13 برقم 3870، قال ابو عيسى الترمذي: هذا حديث حسن. ووجدته في جميع المصادر (رجلا) بدل (أبا بكر) ومن هذه المصادر: المعجم الكبير، للطبراني 55/20، ومسند الشاشي: 273/3.

(188) هو: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني الذهلي فقيه ومحدث، ورابع الأئمة الأربعة، وصاحب المذهب الحنبلي في الفقه الإسلامي، اشتهر بعلمه الغزير وحفظه القوي، وكان معروفًا بالأخلاق الحسنة، وقد أثنى عليه كثير من العلماء منهم الإمام الشافعي بقوله: «خرجت من بغداد وما خلفت بها أحدًا أروع ولا أتقى ولا أفقه من أحمد بن حنبل»، ويُعدُّ كتابه "المسند" من أشهر كتب الحديث وأوسعها، والعلل ومعرفة الرجال، والأسامي والكنى، وغيرها توفي سنة 241هـ. ينظر: طبقات الحنابلة: 4/1، وتاريخ بغداد: 414/4.

(189) من قوله (فائدة.... إلى قوله لما أوردنا إirاده) ليس في المطبوع.

(190) الصحيح لغة: هو الجيد النقي. ينظر: القاموس المحيط 197/1 مادة صحح. واصطلاحا: هو "الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه، ولا يكون شاذًا ولا معلًا". ينظر: الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية: 20/1.

(191) ينظر: تحفة المحتاج: 230/9، وحواشي الشرواني: 230/9، ومن الأحاديث الدالة على استخدامها (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَدَّادٍ عَنْ عَلِيٍّ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ مَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُقَدِّي أَحَدًا غَيْرَ سَعْدٍ سَمِعْتُهُ يَقُولُ: أَرْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي أَطْنُهُ يَوْمَ أَحَدٍ). أخرجه البخاري في كتاب بدء الوحي، باب قول الرجل فدائك أبي وأمي: 52/8 برقم 6184.

(192) ما بين المعقوفتين ساقطة من المخطوط، وما أثبتته من المطبوع.

المسلمين وأن يجعلها خالصة لوجهه الكريم انه تعالى على ما يشاء قدير، وبالإجابة جدير، تمت بحمد الله وعونه أمين .

الخاتمة وأهم النتائج

الحمد لله على التمام، في البدء والعرض وفي الختام ثم الصلاة والسلام على النبي خير الانام وعلى آله وصحبه الكرام وبعد:

والان فهذه خاتمة لطيفة، اذكر فيها المختار من أهم النتائج التي تناولتها بالدراسة والتحقيق في ثنايا هذا البحث بعد استفاد الواسع في استقصاء الأقوال والآراء وتحري الدقة في نقلها وتدوينها فكان من ذلك أن انتهيت إلى:

- (1) أن يكون التسليم بصوت مسموع يسمعه اليقظان ولا ينزعج منه النائم.
 - (2) أن يسلم الراكب على الماشي، والماشي على القاعد، والصغير على الكبير، والقليل على الكثير.
 - (3) أن يعيد إلقاء السلام إذا فارق أخاه ولو يسيراً .
 - (4) أن يسلم على أهل بيته عند الدخول عليهم كما سبق.
 - (5) عدم الاكتفاء بالإشارة باليد أو الرأس، فإنه مخالف للسنة، إلا إذا كان المسلم عليه بعيداً فإنه يسلم بلسانه ويشير بيده ولا يكتفي بالإشارة.
 - (6) السلام في بداية المجلس وعند مفارقتة .
 - (7) أن يسلم على الصبيان إذا لقيهم اقتداءً برسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه دليل على التواضع والرحمة، كما إن فيه تربية الناشئة على تعاليم الإسلام وغير ذلك من الفوائد.
 - (8) البشاشة وطلاقة الوجه والمصافحة.
 - (9) الحرص على السلام بالألفاظ الواردة في السنة، وعدم الزيادة عليها أو النقصان، أو استبدالها بألفاظ أخرى (صباح الخير، أو يعطيكم العافية) والمحذور أن تكون هذه الألفاظ بديلة للسلام، أما إن سلم السلام الوارد في السنة ودعا بعد ذلك بما شاء فلا بأس.
 - (10) ألا يبدأ المسلم كافراً بالسلام، فإن سلم عليه أحد من أهل الكتاب قال: وعليكم.
 - (11) يسلم الرجل على المرأة الأجنبية ويرد عليها السلام، وكذا المرأة تسلم على الرجل وترد عليه السلام بشرط أمن الفتنة وعدم المصافحة وترك الخضوع بالقول، فإذا لم تؤمن الفتنة ترك إلقاء السلام وردده أيضاً، وان كانت المرأة مسنة او في مجموعة نساء فلا حرج من البدء بالسلام .
- نسأل الله الكريم أن يجعلنا ممن يفشون السلام وأن يدخلنا وإياكم الجنة بسلام، والحمد لله رب العالمين.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم .

- (1) (التاج في زوائد الروضة على المنهاج)، لنجم الدين: محمد بن عبد الله بن قاضي عجلون، المتوفى: سنة 876، ست وسبعين وثمانمائة وهو مخطوط عدد أوراقه 182 وموجود في مكتبة الغازي خسرو بك (3863) .
- (2) ابن عابدين ، حاشية رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فقه أبو حنيفة. الناشر دار الفكر للطباعة والنشر. سنة النشر 1421هـ - 2000م. مكان النشر بيروت.
- (3) الإحكام للأمدي أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الأمدي (المتوفى: 631هـ) الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت ، الطبعة الأولى، 1404 هـ ، تحقيق: د. سيد الجميلي .
- (4) الآداب الشرعية لابن مفلح عبد الله محمد بن مفلح المقدسي ، المحقق: شعيب الأرنؤوط + عمر القيام ، دار النشر: مؤسسة الرسالة ، البلد: بيروت الطبعة: الثالثة ، سنة الطبع: 1419هـ 1999م.

- (5) الأذكار للإمام النووي ، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ) المحقق: محيي الدين مستو، الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت ، الطبعة: الثانية، 1410 هـ - 1990 م .
- (6) أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب ، المؤلف: محمد بن محمد درويش، أبو عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: 1277هـ) ، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997م .
- (7) الإصابة في معرفة الصحابة : الإمام أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت 852هـ)، تحقيق د. طه محمد الزيني، مكتبة الكليات الأزهرية، ط1، 1389هـ-1969م.
- (8) إعانة الطالبين تأليف السيد البكري بن السيد محمد شطا الدمياطي أبو بكر ، دار الفكر – بيروت ، ط1 ، 1418هـ - 1997م .
- (9) الاعلام للزركلي : خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى: 1396هـ) ، دار العلم للملايين ، الطبعة 15 – ايار /مايو 2002م .
- (10) إنباه الرواة على أنباه النحاة ، المؤلف: جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (المتوفى: 646هـ) ، الناشر: المكتبة العنصرية، بيروت ، الطبعة: الأولى، 1424 هـ .
- (11) إيضاح المكنون إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: 1399هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقاي رئيس أمور الدين ، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان ، 1413هـ-1992م .
- (12) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع ، تأليف الإمام علاء الدين بن أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي المتوفى سنة 587هـ ، تعليق وتحقيق الشيخ عل محمد معوض – والشيخ عادل احمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية – ط . الثانية ، سنة 1424هـ – 2003م .
- (13) تاريخ بغداد : احمد بن علي أبو بكر الخطيب البغدادي (ت 463هـ) دار النشر دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1422هـ-2002م .
- (14) تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار ،المؤلف: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المؤرخ (المتوفى: 1237هـ) ، الناشر: دار الجيل بيروت ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (15) تحفة الحبيب على شرح الخطيب ، المؤلف: سليمان بن محمد بن عمر البجيرمي الشافعي، دار النشر: دار الكتب العلمية - بيروت/ لبنان - 1417هـ - 1996م ، الطبعة: الأولى.
- (16) تحفة المحتاج إلى أدلة المنهاج المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: 804هـ)، المحقق: عبد الله بن سعاف اللحياني ، الناشر: دار حراء - مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، 1406.
- (17) تذكرة الحفاظ : محمد بن طاهر بن القيسراني (ت507هـ) دار الصميعي ، الرياض ، 1415هـ ، ط1 ، تحقيق حمدي عبد المجيد .
- (18) التفسير الكبير ومفاتيح الغيب ، للإمام أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ .

- (19) تهذيب اللغة للأزهري محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (المتوفى: 370هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الأولى، 2001م.
- (20) تهذيب تاريخ دمشق: الإمام الحافظ علي بن الحسن بن هبة الله الشافعي المعروف بـ(ابن عساكر): هذبه ورتبه الشيخ عبد القادر بدران، (ت 1346هـ)، دار الميسرة، بيروت، لبنان، ط 1399هـ، 1979م.
- (21) جامع البيان في تأويل القرآن المعروف ب تفسير الطبري، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
- (22) الجامع الصغير، لجلال الدين السيوطي، تأليف محمد بن الحسن الشيباني المولود سنة 132هـ والمتوفى سنة 189هـ، مع شرح النافع الكبير للعلامة الشهير أبي الحنان عبد الحي اللكنوي المولود سنة 1264هـ والمتوفى سنة 1304هـ، دار القرآن - باكستان، ط. الأولى، سنة 1407هـ - 1987م.
- (23) الجامع لأحكام القرآن المعروف بتفسير القرطبي: للإمام محمد بن احمد الأنصاري القرطبي، (ت 671هـ)، ط 2، دار إحياء التراث العربي، سنة 1422هـ - 2001م.
- (24) جواهر الإكليل شرح مختصر الخليل: صالح عبد السميع الأزهري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (25) حاشية الجمل حاشية الشيخ سليمان الجمل على شرح المنهج (لذكريا الأنصاري) سليمان الجمل، بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (26) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، علي الصعيدي العدوي المالكي، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر دار الفكر، سنة النشر 1412 هـ، مكان النشر بيروت، بدون طبعة.
- (27) حاشية العطار على جمع الجوامع، حسن العطار، الناشر دار الكتب العلمية سنة النشر 1420هـ - 1999م، مكان النشر لبنان/ بيروت، بدون طبعة.
- (28) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي وهو شرح مختصر المزني، المؤلف: أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، المحقق: الشيخ علي محمد معوض - الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، 1419 هـ - 1999 م.
- (29) حواشي الشرواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج، عبد الحميد الشرواني، الناشر دار الفكر، مكان النشر بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (30) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي، الناشر دار صادر، مكان النشر بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (31) روح المعاني، العلامة أبي الفضل شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادي، ت 1270هـ، الناشر دار إحياء التراث العربي، النشر بيروت، ط 1، 1415هـ.
- (32) روضة الطالبين، وعمدة المتقين، تأليف محي الدين شرف النووي المتوفى سنة 676 هـ، المكتب الإسلامي - بيروت، ط. الثانية، سنة 1405.

- (33) سلك الدرر المؤلف: محمد خليل بن علي بن محمد بن محمد مراد الحسيني، أبو الفضل (المتوفى: 1206هـ)، الناشر: دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، الطبعة: الثالثة، 1408 هـ - 1988 م .
- (34) سنن أبي داود : سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني الأزدي ، (ت 202-257هـ) ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (35) سنن الترمذي : لأبي عيسى محمد بن سورة الترمذي ، (ت 279هـ) ، ط1 ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، سنة 1937م .
- (36) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبد الحي بن أحمد العكبري ، ط دار ابن كثير، بدمشق وبيروت — الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ/1993م.
- (37) شرح التلويح على التوضيح لمتن التنقيح في أصول الفقه، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الشفعي، ت، 792 هـ ، تحقيق زكريا عميرات، الناشر دار الكتب العلمية ، سنة النشر 1416هـ - 1996م ، بيروت.
- (38) شرح الزرقاني ، محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني ت1122 ، الناشر دار الكتب العلمية ، سنة النشر 1411 ، مكان النشر بيروت ، بدون طبعة .
- (39) شرح مختصر الروضة سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي الصرصري ، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى : 716هـ)، المحقق : عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر : مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى ، 1407 هـ / 1987 م .
- (40) شعب الإيمان: أبو بكر احمد بن الحسين البيهقي، تحقيق محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1410هـ.
- (41) صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري ، (ت 256هـ) ، ط3 ، دار ابن كثير ، بيروت ، سنة 1413 هـ - 1987م
- (42) صحيح مسلم ، مسلم بن حجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت 261هـ) ، ط1 ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، سنة 1404هـ- 2004م .
- (43) الضوء اللامع المبين عن مناهج المحدثين ، المؤلف: أحمد محرم الشيخ ناجي ، منشورات دار مكتبة الحياة - بيروت ، الطبعة: الخامسة ، بدون تاريخ.
- (44) طبقات ابن سعد أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد (المتوفى: 230هـ) ، المحقق: زياد محمد منصور ، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة ، الطبعة: الثانية، 1408.
- (45) طبقات الشافعية الكبرى ، المؤلف: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: 771هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع الطبعة: الثانية، 1413هـ.
- (46) العين ، للفراهيدي أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (المتوفى: 170هـ) ، المحقق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي ، الناشر: دار ومكتبة الهلال ، بدون طبعة وبدون تاريخ .

- (47) الغرر البهية في شرح البهجة الوردية ، المؤلف: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (المتوفى: 926هـ) ، الناشر: المطبعة الميمنية ، بدون طبعة وبدون تاريخ.
- (48) غنية الطالبين ، ومنية الراغبين في تجويد القرآن العظيم ، محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشناوي (ت 1111هـ) .
- (49) فتح المعين بشرح قرّة العين بمهمات الدين (هو شرح للمؤلف على كتابه هو المسمى قرّة العين بمهمات الدين) ، المؤلف: زين الدين أحمد بن عبد العزيز بن زين الدين بن علي بن أحمد المعبري المليباري الهندي (المتوفى: 987هـ) ، الناشر: دار بن حزم ، الطبعة: الأولى ، بدون تاريخ .
- (50) الفتوحات الربانية شرح الأذكار ، المؤلف ابن علان ، تحقق: عبد المنعم خليل إبراهيم ، الناشر: دار الكتب العلمية ، سنة النشر: 1424 – 2004 ، بدون طبعة .
- (51) الفواكه الدواني ، تأليف احمد بن غنيم بن سالم النفراوي المالكي المتوفى سنة 1125هـ ، دار الفكر – بيروت ، سنة 1415هـ ، بدون طبعة .
- (52) قواعد الفقه ف: محمد عميم الإحسان المجددي البركتي ، الناشر: الصدف ببلشرز – كراتشي ، الطبعة: الأولى، 1407 – 1986 .
- (53) القواعد المقررة والفوائد المحررة وهي المعروفة بالقواعد البقرية: في القراءات السبعة. ومنية الراغبين في تجويد القرآن العظيم ، محمد بن قاسم بن إسماعيل البقري الشناوي (ت 1111هـ) ، بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (54) كشف الفناع عن متن الإقناع : منصور بن يونس البهوتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت، 1402 هـ . بدون طبعة .
- (55) كشف الخفاء إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، ، تحقيق أحمد الفلاش ، الناشر مؤسسة الرسالة ، سنة النشر 1405 ، مكان النشر بيروت ، بدون طبعة .
- (56) كشف الظنون : مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي (ت1076هـ) دار الكتب العلمية ، بيروت 1992 ، بدون طبعة .
- (57) الكفاية في علم الرواية ، أحمد بن علي بن ثابت أبو بكر الخطيب البغدادي ت 463 ، تحقيق أبو عبدالله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني ، الناشر المكتبة العلمية ، مكان النشر المدينة المنورة . بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (58) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال ، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي ، سنة الولادة 885هـ/ سنة الوفاة 975هـ ، تحقيق محمود عمر الدمياطي ، الناشر دار الكتب العلمية ، الطبعة الخامسة ، 1401هـ/1981م .
- (59) الكواكب الدرية على المنظومة البيقونية ، سليمان بن خالد الحربي. بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (60) الكواكب السائرة لمؤلف: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (المتوفى: 1061هـ) ، المحقق: خليل المنصور ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.
- (61) اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة ، المؤلف : الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر ، المحقق : محمد بن لطف الصباغ ، الناشر :المكتب الإسلامي. بدون طبعة وبدون تاريخ .

- (62) لسان العرب : للإمام أبي الفضل جمال محمد بن مكرم ابن منظور ، دار صادر ، بيروت . ط 3 ، 1414 هـ .
- (63) المجموع شرح المذهب ، تأليف محي الدين بن شرف النووي المتوفى سنة 676 هـ ، تحقيق محمود مطرحي ، دار الفكر - بيروت ، ط . الأولى ، سنة 1417 هـ - 1996 م .
- (64) مرآة الزمان ، قطب الدين أبو الفتح موسى بن محمد اليونيني (المتوفى: 726 هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة ، الطبعة: الثانية، 1413 هـ - 1992 م .
- (65) مراقي الفلاح مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح ، المؤلف: حسن بن عمار بن علي الشرنبلالي المصري الحنفي (المتوفى: 1069 هـ)، اعتنى به وراجعته: نعيم زرزور ، الناشر: المكتبة العصرية ، الطبعة: الأولى، 1425 هـ - 2005 م .
- (66) المصباح المنير في غريب الشرح الرافعي الكبير: أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت 770 هـ)، المطبعة الأميرية، بولاق، القاهرة، ط8، 1939 م .
- (67) المعتصر من شرح مختصر الأصول من علم الأصول ، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف المنياوي ، الطبعة الثانية، 1432 هـ - 2011 م .
- (68) معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية، د محمود عبد الرحمن عبد المنعم، مدرس أصول الفقه بكلية الشريعة والقانون - جامعة الأزهر. بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (69) معجم المطبوعات يوسف بن إلبان بن موسى سركييس (المتوفى: 1351 هـ) ، الناشر: مطبعة سركييس بمصر 1346 هـ - 1928 م . بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (70) معجم المؤلفين تراجم مُصنّفي الكتب العَرَبِيَّة، لِعُمَر رضا كحالة، مطبعة الترقى، دمشق، 1376 هـ - 1957 م . بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (71) المغرب في ترتيب المعرب: الإمام ناصر الدين المطرزي (ت 538 هـ)، تحقيق: محمود فاخوري، وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سوريا، ط1، بلا تاريخ .
- (72) المغني : أبو عبد الله محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت 630 هـ) تحقيق: د. محمد شرف الدين خطاب وآخرون، دار الحديث، القاهرة، ط ١٤١٦ هـ ، ١٠ - ١٩٩٦ م .
- (73) مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج ، تأليف الشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني ، دراسة وتحقيق وتعليق للشيخ علي محمد معوض وللشيخ عادل احمد عبد الموجود ، قدم له وقرظه د. محمد بكر إسماعيل ، دار الكتب العلمية - بيروت ، سنة 1421 هـ - 2000 م .
- (74) المذهب في علم اصول الفقه ، عبد الكريم بن علي بن محمد النملة ، دار النشر: مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى: 1420 هـ - 1999 م .
- (75) المذهب في فقه الإمام الشافعي ، أبو اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: 476 هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية. بدون طبعة وبدون تاريخ .
- (76) موطأ الامام مالك: الإمام مالك بن أنس الأصبحي (ت 179 هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه، 1370 هـ-1951 م ، بلا طبعة .

- (77) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج : تأليف شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الأنصاري ت 1004 هـ ، (ط/3 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1424 هـ / 2003 م) .
- (78) هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي (ت 1920م)، وكالة المعارف، المكتبة الإسلامية، استانبول، ط3، 1955م.
- (79) الوسيط في مصطلح الحديث: لمحمد بن محمد بن محمد الغزالي أبو حامد ت 505 هـ ، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ، ومحمد محمد ثامر ، (ط/1 ، دار السلام ، القاهرة ، 1417 هـ) .
- (80) وفيات الأعيان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي (المتوفى: 681 هـ) ، المحقق: إحسان عباس ، الناشر: دار صادر - بيروت . ط1 ، 1994 .